طرق حديث: "عُمرةٌ فِي رَمَضَانَ"

جمعاً وتخريجاً ودراسة

د. عبد الله بن حامد سمبو

أستاذ مشارك بقسم الكتاب والسنة

كلية الدعوة وأصول الدين - جامعة أم القرى

kbluerosek@gmail.com

تاريخ استلام البحث: ٢٠٢٠/١٠/١م	تاريخ قبول البحث: ٢٠٢٠/١٠/١٥م

Doi: 10.52840/1965-000-022-001

المستخلص

تتجلى أهمية البحث في كونه يسعى للوصول إلى الثمرة المرجوة من مناقشة أقوال النقاد في الجرح والتعديل، وهي الوصول إلى كون حديث الراوي داخلاً في حيز المقبول، أم خارجًا عنه معدودًا من جملة المردود.

أما مشكلة البحث، فهي كون هذا الحديث ورد من طرقٍ كثيرة؛ حيث ورد من مسند (١٤) صحابيًا، وهذه المسانيد لَم يصحَّ منها سوى ثلاثة، ومع ذلك عدَّه البعض في جملة الحديث المتواتر، وقد ورد الحديث من مسند أم معقل الأسدية، وهو من هذا الطريق مختلف فيه اختلافًا كثيرًا وصل إلى حدِّ الاضطراب، ومع ذلك وجد من العلماء من يصححه، مع مخالفة هذه الرواية لرواية الصحيحين.

وكان من أهمِّ النتائج التي توصل إليها الباحث: أن طريق الشيخين هي أحسن الطرق في هذا الباب، وأنَّ القصص الواردة في هذا الحديث لَم يصحَّ منها سوى قصة أم سنان الأنصارية، وأن لفظة "الحج من سبيل الله" لا تصحُّ، والصواب: أن الأحاديث التي وردت فيها ضعيفة مضطربة منكرة.

الكلمات المفتاحية: عمرة، رمضان، رواية.

The directions of 'Omrat Ramadan' Hadith:

Verification and Study،Assemblage

Dr. 'Abdullah bin Hamid Sambo

**Faculty of ،Associate Professor at the Book and Sunnah Dept.
Umm Al-Qura University،Advocacy and Fundamentals of Religion**

kbluerosek@gmail.com

Date of Receiving the Research: **1/10/2020** **Research Acceptance Date: 15/10/2020**

Doi: 10.52840/1965-000-022-001

Abstract

The importance of this research lies in that it seeks to reach the desired fruit of studying the statements of critics about the impaired and modified hadiths، which is to reach the fact that the narrator speech is within the acceptable status، or out of it and considered as one of the refused.

The problem of the research is that the hadith of 'Omrat Ramadan' was narrated from many directions. It was narrated from (14) companions and only three of them were valid. However، some considered it as one of the recurrent hadiths. The hadith was narrated from Musnad 'Om Ma'qil Al-'Asadiyah. In this direction، there was a lot of disagreement that has reached the extent of turbulence. Yet، it found scholars who correct it، although this narration is contradictory to the two correct narration books.

The most important findings of the researcher: that the direction of the two Sheikhs is the best directions in this issue; that the stories contained in this hadith was untrue except the story of 'Om Sinan Al-Ansariyah; and that the expression "Hajj for the way of God" is not true – the fact is that the hadiths in which this expression occurred are weak، disturbing and refused.

Key words: Umrah، Ramadan، novel.

المقدمة

الْحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحابته ومن والاه.

أما بعد ...

فهذا بَحثٌ أقدمه للقراء الكرام النبلاء عامة، وطلبة الحديث والتفسير والفقه[1] منهم خاصة، وأسأل الله العلي القدير أن ينفع به قارئه وكاتبه ومَنْ سعى في نشره، وأن يجزي الجميع خير الجزاء، إنه سَميعٌ قريب.

مشكلة البحث وأهميته والهدف من الكتابة فيه :

تنحصر مشكلة هذا البحث في: طرقه الكثيرة، ومسانيده المختلفة[2]، حتَّى عدَّه البعض من الحديث المتواتر[3]، ولكنَّ الناظر حين يتأملها يَجد في هذه الطرق اختلافًا كبيرًا، و بونًا شاسعًا في كثير من ألفاظها ، فهو حين يحاول التوفيق بين لفظين مختلفين، يعترضه ثالث ليخرم ذلك التوفيق[4]، وحين يجتهد في الجمع بين طريقين متباينين، يقتحم عليه مثلهما وأكثر منهما للحيلولة دون ذلك الجمع.[5]

ثُمَّ إنَّ الحزن يغمره، والأسف يكتنفه؛ حين يرجع إلى كتب العلل فلا يجد كلامًا شافيًا، وينتقل إلى كتب التخريج فلا جواب وافيًا، ومثل هذا قل في كتب الشُّروح[6]،

---

(١) إنَّما دمجت ذكر أهل التفسير والفقه مع أهل الحديث؛ لأنه ورد في بعض روايات حديث أم معقل:"أَنَّ الحَجَّ مِنْ سَبِيلِ الله" -كما سيأتي تخريجه في موضعه- وهذا له ارتباطٌ وثيق بقوله تعالى:﴿ **إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ ... وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ** ﴾ **[التوبة: ٦٠]**؛ فهو موردٌ من موارد أهل التفسير والفقه، كما لا يخفى.

(٢) فقد بلغ عدد الصحابة الذين وقفت على رواية هذا الحديث من مسانيدهم (١٤) صحابيًا.

(٣) نظم المتناثر (ص١٣٨)؛ على أنَّ ذلك مما يؤخذ على المؤلف؛ فكيف يعدُّ متواترًا، وجلُّ تلك الطرق لَم تثبت !؟

(٤) وذلك مثل تفسير بعض الشرَّاح "الإجزاء" الواقع في بعض روايات حديث أم معقل بأن المقصود به: الثواب، وليس الإجزاء الدالَّ على الاكتفاء بالعمرة عن الحجّ، لكن ورد من سياقات أخرى ما يدلُّ على أن هذا التفسير مُجانب للصواب، كما سيأتي بيان ذلك (ص: ١٩).

(٥) وذلك كتصحيح بعضهم رواية عامر الأحول لحديث ابن عباس، التي رواها أبو داود، والاستشهاد لَها بحديث أبي طليق، وبعد الفحص تبيَّن أنَّ الروايتين داخلتان في حيِّز أوجه الاضطراب في حديث أم معقل، كما سيأتي موضحًا (ص: ١١).

(٦) ما عدا كتابًا واحدًا، وهو عون المعبود شرح سنن أبي داود، للعظيم آبادي -رحمه الله- الذي تكلَّم بكلامٍ شافٍ حول حديث أم معقل، كما سيأتي في موضعه (ص: ٢٥).

وكتب الجرح والتعديل وتراجم الرُّواة، وغيرها.

ولا شكَّ أنَّ هذا يضفي أهَمِيَّةً كبيرة لجمع طرق هذا الحديث ودراستها، وبيان الصحيح والسقيم منها، والخروج بنتيجة مثمرة ينتفع بِها الباحث والمتعلِّم.

ودفع هذه الإشكالية، ورفع الغمة الغاشية، هو هدفنا من كتابة هذه الوريقات اليسيرة.

منهج البحث:

١- سلكت في كتابة هذا البحث المنهج التحليليّ الوصفيّ؛ فعمدت إلى طرق هذا الحديث المختلفة فدرستها مجتمعةً ومتفرقة، وبيَّنت الصحيح منها والسقيم، وما يصلح للاحتجاج أو الاعتبار، وما لا يعتبر ولا يحتجُّ به.

٢- صدَّرت كلَّ مطلب برواية تكون هي الأصحّ، أو الأشهر، أو غير ذلك من دواعي التقديم(٧)، ثُمَّ أجري المقارنة بين ألفاظها وألفاظ الروايات الأخرى؛ فإذا اتفقت الألفاظ؛ قلت: بلفظه، وإذا وقع اختلاف في كلمةٍ أو كلمتين؛ قلت: بمثله، وإذا وقع اختلاف في ثلاث كلمات فما فوق - ما لَم يصل إلى حدِّ التباين التام-؛ قلت: بنحوه، وإذا تباينت الألفاظ أو غالبها واتَّحدت المعاني؛ قلت: بمعناه.

٣- عدلت عن هذه المقارنة في بعض الروايات؛ فذكرت متن الحديث كاملاً لِحاجةٍ في المقام تقتضي ذلك، وربَّما جمعت بين المقارنة، وذكر وجه الاختلاف؛ وإذا كثرت الطرق في الحديث وطالت سلسلة التخريج؛ فإنَّ المقارنة حينئذٍ تكون مع لفظ رواية مدار الإسناد.

٤- قسَّمت دراسة الأحاديث إلى أربعة عناصر، هي: ذكر نصَّ الرواية المصدَّرة، والحكم على إسنادها، وتخريج الحديث، ثم الحكم على الحديث.

٥- خرَّجت هذا الحديث من مسند (١٤) صحابيًا، ولَم أرمِ استقصاء الطرق في تخريج أحاديث هذه المسانيد، فلذلك ربَّما أكتفي بطريقٍ واحد - في حال اتِّحاد المخرج-،

---

(٧) ولا أكرِّر ذكر هذه الرواية في التخريج، ولكن أشير إليها إشارةً.

وكذلك فإنِّي أبتدئ في ذكر من خرَّج الحديث بالكتب الستة، ثُم تكملة التسعة: المسند، والموطأ، والدارمي-، ثُمَّ الأشهر أو الأقدم، ولا أعمد إلى المصنفات غير المشهورة، إلا في حالة الاضطرار إلى ذلك.

٦- في إيراد طرق الأحاديث في التخريج اعتمدت طريقة المزيّ -رحمه الله-(٨)، فمثلاً حديث ابن عباس رواه عنه أربعةٌ، وأحد هؤلاء الأربعة رواه عنه جماعةٌ؛ فجاء السياق هكذا: * هذا الحديث رواه عن ابن عباس أربعةٌ: عطاء بن أبي رباح، وطاووس بن كيسان، وسعيد بن جبير، وبكر بن عبد الله المزنِيّ. * أما رواية عطاء، فرواها عنه جمعٌ: حبيب المعلِّم، وابن جريج، وحجاج بن أرطاة، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، ويعقوب بن عطاء. * أما حديث حبيب، فأخرجه، وهكذا.

٧- حكمت على جميع الأسانيد التي أوردتها، واجتهدت لإظهار ما فيها من عللٍ خفية، وربَّما كان حكمي على الإسناد بنقل قول أحد النقاد الدالِّ على ذلك، وإذا كان في الإسناد ضعيفٌ أو دونه، أو ثقةٌ أخطأ فيه، جعلت اسمه باللون الداكن؛ تمييزًا له وتنبيهًا عليه؛ وإذا كان مدار الإسناد هو علته؛ اكتفيت بحكمٍ واحد على الأسانيد المتفرقة.

٨- لَم أترجم لرواة الإسناد مطلقًا، فإذا كان الإسناد صحيحًا اكتفيت ببيان ثقة رجاله، وإذا كان حسنًا أو ضعيفًا بينت علَّة ذلك، واعتمدت في ذكر درجات الرواة: الكتب الأصيلة المتقدمة، وأحيانًا تعوزنِي الحاجة فألجأ إلى كتب المتأخرين، كالميزان والتقريب.

٩- في توثيق مصادر التخريج لَم أذكر أسْماء كتب المتون ولا أبوابَها، ولكن أرقام الأجزاء والصفحات والأحاديث، فأقول مثلاً: مسند الإمام أحمد (٢٣/ ٤١٤) برقم (١٥٢٧٠)، واعتمدت في توثيق تراجم التقريب على أرقامها فيه؛ لأنه أوثق وأحكم.

١٠- اكتفيت بفهرسٍ للمصادر، وآخر للموضوعات؛ إذ البحث قائمٌ عليهما.

---

(٨) قال في (فتح المغيث ٣/ ٣٢١): وطريقة المزي: أنه إن كان الصحابِيّ من المكثرين؛ رتَّب حديثه على الحروف في الرواة عنه، وكذا يفعل في التابعين حيث يكون من المكثرين عن ذلك الصحابي، وهكذا.

وسَمَّيت هذا البحث: **" طرق حديث (عمرة في رمضان) جمعًا وتخريجًا ودراسة"**.

خطة البحث:

يتكوَّن هذا البحث من: مقدمة، ومبحثين، وخاتمة.

المقدمة: وتشتمل على: مشكلة البحث وأهميته، والهدف الْمَنشود من الكتابة فيه، ومنهج البحث.

المبحث الأول: **الطرق والروايات الصحيحة للحديث، وفيه ثلاثة مطالب:**

المطلب الأول: رواية ابن عباس.

المطلب الثاني: رواية جابر بن عبد الله.

المطلب الثالث: رواية وهب بن خنبش.

المبحث الثاني: **الطرق والروايات الضعيفة للحديث، وفيه سبعة مطالب:**

المطلب الأول: رواية أمِّ معقل الأسدية.

المطلب الثاني: رواية أبي طَلِيق.

المطلب الثالث: رواية عليّ بن أبي طالب.

المطلب الرابع: رواية أنس بن مالك.

المطلب الخامس: رواية أبي الأزوَّر الأحمريّ.

المطلب السادس: رواية ابن مسعود.

المطلب السابع: رواية أبي عطية.

الخاتـمـة.

يليها فهرس للمصادر.

والله أسأل التوفيق، وصلى الله على سيدنا محمد.

المبحث الأول: الطرق والروايات الصحيحة للحديث

المطلب الأول: رواية ابن عباس

عن عطاءٍ، قال: سَمعت ابن عبَّاس -رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا- يُخْبِرُنَا يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لامْرَأَةٍ مِنَ الأَنْصَارِ، -سَمَّاهَا ابْنُ عَبَّاسٍ فَنَسِيتُ اسْمَهَا[٩]-:«مَا مَنَعَكِ أَنْ تَحُجِّينَ[١٠] مَعَنَا؟» قَالَتْ: كَانَ لَنَا نَاضِحٌ، فَرَكِبَهُ أَبُو فُلاَنٍ وَابْنُهُ -لِزَوْجِهَا وَابْنِهَا- وَتَرَكَ نَاضِحًا نَنْضَحُ عَلَيْهِ؛ قَالَ:«فَإِذَا كَانَ رَمَضَانُ[١١] اعْتَمِرِي فِيهِ؛ فَإِنَّ عُمْرَةً فِي رَمَضَانَ حَجَّةٌ» أَوْ نَحْوًا مِمَّا قَالَ. أخرجه البخاري[١٢].

الحكم على الإسناد:

الحديث أخرجه البخاريّ.

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه عن ابن عباس -رضي الله عنهما- أربعةٌ: عطاء بن أبي رباح، وطاووس بن كيسان، وسعيد بن جبير، وبكر بن عبد الله المزنِيّ.

أما رواية عطاء، فرواها عنه جمعٌ: حبيب المعلِّم، وابن جريج، وحجاج بن أرطاة، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، ويعقوب بن عطاء.

أما حديث حبيب، فأخرجه:

البخاري[١٣] بمعناه، وقال فيه:"أَوْ حَجَّةً مَعِي"، وسَمَّى المرأة: أم سنان الأنصارية[١٤]؛

---

(٩) سيأتي تعيين اسْم هذه المرأة في رواية البخاريّ الأخرى الآتية في التخريج، وهذا ما يرجِّح كون الناسي هنا هو عطاء لا ابن جريج، كما رجَّحه الحافظ أولاً، ثم ذكر احتمالاً أن يكون عطاء هو الناسي (فتح الباري ٣/ ٦٠٣)، ولكنَّ هذا الاحتمال الآخر هو الأرجح والأقرب؛ لوروده موضحًا في الرواية الأخرى، والله أعلم.

(١٠) "أَنْ تَحُجِّينَ" هكذا ورد -بإثبات النون- في أحد روايات الصحيح، وهي لغةٌ؛ وفي روايةٍ أخرى:"أَنْ تَحُجِّي" بحذفها، على إعمال "أَنْ"، وهو المشهور والأكثر استعمالاً في اللغة. فتح الباري (٣/ ٦٠٤)، وإرشاد الساري للقسطلانِيّ (٣/ ٢٦٥).

(١١) "كَانَ رَمَضَانُ": بالرفع، وكان هنا تامَّةٌ؛ فلا تَحتاج إلى مفعول. فتح الباري (٣/ ٦٠٤).

(١٢) صحيح البخاريّ (٣/ ٣) برقم (١٧٨٢).

(١٣) صحيح البخاري (٣/ ١٩) برقم (١٨٦٣).

ومسلم[15] بنحوه، عن يزيد بن زريع.

والطَبَرانِيّ[16] بنحوه مختصرًا، عن عبد الوارث بن سعيد، وزاد في إسناده: ابن الزبير مع ابن عباس.

وإسناد الطبرانِيّ هذا فيه: جعفر السبّاك - الراوي عن عبد الوارث -، قال فيه الذهبي: موثَّق، له ما ينكر[17].

قلت: الظاهر أن هذا مما ينكر عليه، خاصةً وأنه مخالف لرواية الصحيحين.

كلاهما (يزيد بن زريع، وعبد الوارث) عن حبيب المعلم به، فذكره.

وأما حديث ابن جريج، فأخرجه:

مسلم[18] بنحوه، وقال فيه: "تَعْدِلُ حَجَّةً" بدون شكّ، عن يحيى القطّان[19]، وهنا صرح ابن جريج بالسماع من عطاء.

والنسائيّ[20] بنحوه، عن سفيان بن حبيب.

وهذا الإسناد فيه عنعنة ابن جريج، لكنَّه صرح بالسماع -كما تقدمت الإشارة إليه- في رواية مسلم السابقة؛ فزالت تُهمة التدليس.

=

(١٤) في فتح الباري (٣/ ٦٠٣) رجَّح الحافظ ابن حجر -رحمه الله- كون اسم هذه المرأة "أم سليم"، واحتجَّ على ذلك باتفاق: يعقوب بن عطاء، وابن أبي ليلى، ومعقل الجزريّ على ذلك، مُخالفين في ذلك حبيبَ المعلِّم، في تسميتها "أم سنان"، قال: ويبعد أن يتفقوا على الخطأ؛ فلعل حبيبًا لَم يحفظ اسمها كما ينبغي. قلت: وهذا غريب من الحافظ؛ فإنَّ يعقوب وابن أبي ليلى من الضعفاء، والجزريّ يخطئ -والحافظ نفسه قد اعترف بشذوذ رواية الجزريّ هذا في الفتح ٤/ ٧٨- (تقريب التهذيب: ت٧٨٢٦، ت٦٠٨١، ت ٧٦٩٧)؛ فكيف ترجَّح روايتهم الضعيفة -كما سيأتي قريبًا- على رواية الثقة، زد على ذلك أنَّها في الصحيح ! ثُمَّ تنبَّه الحافظ فذكر شاهدًا صحيحًا لرواية حبيب؛ فزال ما أُورِدَ على كلامه من الإشكال، والحمد لله.

(١٥) صحيح مسلم (٢/ ٩١٧) برقم (٢٢٢- ١٢٥٦).

(١٦) المعجم الكبير (١٣/ ١١١) برقم (٢٧١).

(١٧) ميزان الاعتدال (١/ ٤١٨).

(١٨) صحيح مسلم (٢/ ٩١٧) برقم (٢٢١- ١٢٥٦).

(١٩) وهذه هي رواية البخاريّ التي صدَّرنا بها الباب.

(٢٠) السنن الكبرى (٤/ ٢٣٦) برقم (٤٢٠٩).

والنسائي[٢١] كذلك بنحوه مختصرًا، عن شعيب الدمشقيّ، وهنا صرح ابن جريج كذلك بالسماع من عطاء.

وإسناده صحيح، رجاله ثقاتٌ.

ثلاثتهم (القطَّان، وسفيان، وشعيب) عن ابن جريج به، فذكره.

وأما حديث حجاج، فأخرجه:

ابن ماجه[٢٢] بنحوه مختصرًا، عن أبي معاوية الضرير.

والإمام أحمد "في مسنده"[٢٣] بنحوه مختصرًا، عن عبد الله بن نُمير.

والطبرانِيّ[٢٤] بنحوه مختصرًا، عن أبي معاوية وعلي بن مسهر، وقال أبو معاوية في روايته:" أَوْ حَجَّةً مَعِي"، كراوية حبيب المعلِّم المتقدمة.

ثلاثتهم (أبو معاوية، وابن نُمير، وعلي بن مسهر) عن حجاج به، فذكره.

وإسناد هذا الحديث ضعيفٌ؛ علَّته حجاج بن أرطاة؛ فإنه مدلِّس[٢٥] وقد عنعن، وقد تكلَّموا في حفظه[٢٦]، لكنَّه هنا متابع ولَم ينفرد؛ فارتفع الإسناد عن الضَّعف.

وأما حديث ابن أبي ليلى، فأخرجه:

الإمام أحمد[٢٧] بنحوه مختصرًا، عن عبد الله بن نُمير.

والطبرانِيّ[٢٨] بنحوه، عن عليّ بن مسهر، وقال في روايته:"جاءت أم سليم إلى النبِيِّ ﷺ فقالت: يا رسول الله، إنَّ أبا طلحة وابنه حَجَّا على ناضحهما وتركانِي؛ فقال: يَا أُمَّ سُلَيْمٍ، إِنَّ عُمْرَةً فِي رَمَضَانَ تُجْزِئُ مِنْ حَجَّةٍ".

---

(٢١) سنن النسائي (٤/ ١٣٠) برقم (٢١١٠)، و"الكبرى" (٣/ ٩٧) برقم (٢١٣٤).

(٢٢) سنن ابن ماجه (٢/ ٩٩٦) برقم (٢٩٩٤).

(٢٣) مسند الإمام أحمد (٥/ ٢٢) برقم (٢٨٠٩).

(٢٤) المعجم الكبير (١١/ ١٤٢) برقم (١١٢٩٩).

(٢٥) طبقات المدلسين لابن حجر (ص٤٩).

(٢٦) الجرح والتعديل (٣/ ١٥٤).

(٢٧) مسند الإمام أحمد (٥/ ٢٢) برقم (٢٨٠٨).

(٢٨) المعجم الكبير (١١/ ١٤٨) برقم (١١٣٢٢).

كلاهما (ابن نمير، وعلي بن مسهر) عن ابن أبي ليلى به، فذكره.

وإسناد هذا الحديث ضعيفٌ، ومتنه منكرٌ؛ ابن أبي ليلى ضعفوه وأنكروا حديثه(٢٩)، وقال ابن حجر: صدوقٌ، سيء الحفظ جدًا(٣٠)، وقال الإمام أحمد: ابن أبي ليلى ضعيفٌ، عطاءٍ أكثر خطأ(٣١).

ونكارة متنه ظاهرةٌ؛ حيث إن لفظ حديثه مخالف للفظ حديث حبيب المعلم وابن جريج، وحديثهما في الصحيحين - كما تقدم-، ولفظهما مقارب.

وأما حديث يعقوب، فأخرجه:

الطبرانِيّ(٣٢)، عن موسى بن هارون، وفيه: أن النبي ﷺ قال لامرأة: «اعْتَمِرِي فِي رَمَضَانَ، فَإِنَّ عُمْرَةً فِي رَمَضَانَ تُجْزِئُكِ مِنْ حَجَّةٍ».

وقال الطبرانِيّ: لَم يرو هذا الحديث عن **يعقوب بن عطاء**، إلا أبو إسماعيل المؤدب، تفرد به: سريج.

وابن حبان(٣٣)،عن أحمد بن الحسن الصوفِيّ، وفيه: جاءت أم سليم إلى النبي ﷺ، فقالت: حج أبو طلحة وابنه وتركانِي، فقال:«يَا أُمَّ سُلَيْمٍ عُمْرَةٌ فِي رَمَضَانَ تَعْدِلُ حَجَّةً».

كلاهما (موسى بن هارون، وأحمد بن الحسن) عن سريج، عن أبي إسماعيل المؤدب، عن يعقوب بن عطاء به، فذكره.

وإسناد هذا الحديث ضعيفٌ، ومتنه منكرٌ، يعقوب بن عطاء قال فيه الإمام أحمد: أحاديثه أحاديثُ مناكير(٣٤)، وقال ابن عديّ: يعقوب بن عطاء عنده غرائب، خاصةً إذا روى عنه أبو إسماعيل المؤدب !!(٣٥)

---

(٢٩) ميزان الاعتدال (٣/ ٦١٣)، تهذيب التهذيب (٩/ ٣٠١).
(٣٠) تقريب التهذيب (ت٦٠٨١).
(٣١) تهذيب التهذيب (٩/ ٣٠٢).
(٣٢) المعجم الأوسط (٨/ ١٢١) برقم (٨١٥٦).
(٣٣) صحيح ابن حبان (٩/ ١٢) برقم (٣٦٩٩).
(٣٤) الضعفاء الكبير للعقيلي (٤/ ٤٤٥).
(٣٥) الكامل في الضعفاء (٨/ ٤٦٥).

وأما نكارة متنه، فقل فيها نحو المُقُولِ في رواية ابن أبي ليلى المتقدمة[٣٦].

وأما رواية بكر المزنِيّ، فأخرجها:

أبو داود[٣٧] عن مسدد، ولفظ حديثه: أراد رسول الله ﷺ الحج فقالت امرأة لزوجها: أحجنِي مع رسول الله ﷺ على جملك؛ فقال: ما عندي ما أحجك عليه، قالت: أحجني على جملك فلان، قال: ذاك حبيس في سبيل الله ﷻ؛ فأتى رسول الله ﷺ فقال: إن امرأتي تقرأ عليك السلام ورحمة الله، وإنها سألتني الحج معك، قالت: أحجني مع رسول الله ﷺ؛ فقلت: ما عندي ما أحجك عليه، فقالت أحجني على جملك فلان، فقلت: ذاك حبيس في سبيل الله، فقال: «أَمَا إِنَّكَ لَوْ أَحْجَجْتَهَا عَلَيْهِ كَانَ فِي سَبِيلِ اللهِ؟ [٣٨]» قال: وإنَّها أمرتني أن

---

(٣٦) إذا تقرَّر عندك هذا؛ عرفت أن ذكر أم سليم في هذا الحديث منكرٌ لا يصحّ، وبذلك يتبيَّن لك سهو الجمع الذين صحَّحوا هذا الحديث من مسند أم سليم، والذين ذكروه في ترجمتها. انظر: الطبقات الكبرى (٨/ ٣١٦)، وغوامض الأسماء المبهمة (١/ ١٣٣)، والبدر المنير (٦/ ٧٤)، وفتح الباري (٣/ ٦٠٣)، والتلخيص الحبير (٢/ ٤٩٦) -تردَّد الحافظ هنا في تقوية الحديث-، وعمدة القاري (١٠/ ١١٦)، وشرح الزرقاني على الموطأ (٢/ ٤٠٣)، ومرعاة المفاتيح (٨/ ٣٠٦) وصحيح الترغيب والترهيب (٢/ ١٥).

(٣٧) سنن أبي داود (٢/ ٢٠٥) برقم (١٩٩٠).

(٣٨) هذه الجملة من الحديث -أنَّ الحج من سبيل الله- لا يصحُّ فيها حديث، وسوف يتبيَّن لك أنَّ رواية المزنِيّ هذه لا تصحّ، وكذا ما ورد نحوها وفي معناها من غير هذا الطريق، ولو صحَّ هذا الحديث لما خفي على كثيرٍ من العلماء، والمفسرين منهم خاصّة، وهو في أشهر دواوين السُّنة -سنن أبي داود-، وهذا مِمَّا يجعل النفس لا تطمئنُّ إلى صحَّته !؟ وحين تعود إلى أقوال المفسرين في تفسير قوله تعالى:﴿ **إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ ... وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ** ﴾ [التوبة: ٦٠]؛ تَجد أنَّ أكثر الأقوال تنصُّ على أنَّه: الجهاد في سبيل الله (ينظر -لا على سبيل الحصر-: تفسير الفرَّاء ١/ ٤٤٤، وتفسير الطبري ١٤/ ٣١٩، وتفسير الزجاج ٢/ ٤٥٦، وتفسير الماورديّ ٢/ ٣٧٦، وتفسير القرطبي ٨/ ١٨٥، وتفسير ابن جزيّ ١/ ٣٤١، والتفسير الحديث ٩/ ٤٧٥). وقال ابن الأثير (النهاية في غريب الحديث ٢/ ٣٣٨): وسبيل الله إذا أطلق فهو في الغالب واقعٌ على الجهاد؛ حتَّى صار لكثرة الاستعمال كأنه مقصور عليه. وقال درُّوزة عزّت (التفسير الحديث ٩/ ٤٧٥): وأكثر الأقوال على أن "سَبِيلَ اللَّهِ" في الآية تعني: الجهاد الحربِيّ وأسبابه، وهناك من قال: إنَّ إعانة المسلم على الحجِّ يدخل في هذا الباب، ولَيس من سندٍ قويّ يسند هذا القول، كما أنَّ الحجَّ هو فريضةٌ على المستطيع بنفسه، ولا يترتَّب على غير المستطيع. وقال السعديّ (تفسير السعدي ص٣٤١): قال كثير من الفقهاء: يجوز أن يعطى منها الفقير لِحجِّ فرضه، وفيه نظر! قلت: مِمَّا استند عليه المجوِّزون: حديث أم معقل الأسدية، وسيأتي تفصيل القول في اضطراب الرواة فيه، متنًا وإسنادًا !؟

أسألك ما يعدل حجة معك؛ فقال رسول الله ﷺ :«أَقْرِئْهَا السَّلَامَ وَرَحْمَةَ اللهِ وَبَرَكَاتِهِ، وَأَخْبِرْهَا أَنَّهَا تَعْدِلُ حَجَّةً مَعِي» - يعنِي عمرةً فِي رمضانَ -[٣٩].

والإمام الحاكم[٤٠] بنحو رواية أبي داود، عن مسدد كذلك.

وقال الإمام الحاكم: هذا حديثٌ صحيح على شرط الشيخين، ولَم يخرجاه، وتعقَّبه الذهبي بقوله: **عامر** ضعَّفه غير واحدٍ، وبعضهم قواه، ولَم يحتجَّ به البخاريّ! [٤١]

والطبرانِيّ[٤٢]، عن أبي الربيع الزهرانِيّ: «عُمْرَةٌ فِي رَمَضَانَ تَعْدِلُ حَجَّةً».

وقال الطبرانِيّ: لَم يرو هذا الحديث عن بكر إلا **عامر**، تفرد به: عبد الوارث.

كلاهما (مسدد، وأبو الربيع الزهرانِيّ) عن عبد الوارث بن سعيد، عن **عامر الأحول**، عن بكر المزنِيّ به، فذكره.

والذي يظهر لِي من تتبع طرق هذا الحديث وألفاظه المختلفة أنَّ عامر الأحول أخطأ في هذه الراوية، وأنه أراد أن يروي حديث أم معقل المشهور في هذا الباب[٤٣]؛ فقلبه ورواه عن ابن عباس، وذلك لأمور:

١- أنه متكلَّم فيه من قبل حفظه - على أنه قد وثَّقه أئمةٌ آخرون [٤٤]- : قال الإمام

---

(٣٩) قال ابن حزم -رحمه الله- (في حجة الوداع ص١١٥): أعلم رسول الله ﷺ النَّاس أنه حاج، ثم أمر بالخروج للحج فأصاب الناس بالمدينة جدري أو حصبة؛ فأعلم رسول الله ﷺ أنَّ عمرة في رمضان تعدل حجة. واستدرك عليه العلامة ابن القيِّم -رحمه الله- (في زاد المعاد ٢/ ٢٧٦) بقوله: وهذا وهم ظاهر؛ فإنه إنَّما قال ذلك بعد رجوعه إلى المدينة من حجته. قلت: ولا يخفاك أن سياق هذا الحديث مناسبٌ لاستدلال ابن حزم؛ فالأخذ على الراوي لا عليه.

(٤٠) المستدرك على الصحيحين (١/ ٦٥٨) برقم (١٧٧٩).

(٤١) مختصر تلخيص الذهبي (١/ ٣٦٠).

(٤٢) المعجم الأوسط (٤/ ٣٥٨) برقم (٤٤٢٨).

(٤٣) قال ابن عبد البَر: وقد روي عن النبي ﷺ من وجوهٍ كثيرة، من حديث: علي بن أبي طالب، وأنس، وابن عباس، ووهب بن خنيش، وأبي طليق، وأم معقل، وهو حديثها، وأحسنها إسنادًا حديث ابن عباس. التمهيد (٢٢/ ٥٥). قلت: وسيتبيَّن لك أن حديث أم معقل هذا وقع فيه اضطراب كثير، وأنَّ الراجح فيه: أنه لا يصحُّ عنها؛ والحقُّ كما قال أبو عمر بأن أحسن الطرق إسنادًا حديث ابن عباس؛ فإنه متفق عليه.

(٤٤) تهذيب التهذيب (٥/ ٧٧).

أحمد مرة: ليس بقويّ في الحديث[٤٥]، ومرةً: ليس حديثه بشيء[٤٦]، وقال النسائي: ليس بالقويّ[٤٧]، وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن عامر الأحول؟ فقال: هو ثقةٌ لا بأس به، قلت: يُحتجُّ بحديثه؟ قال: لا بأس به[٤٨].

قلت: فمثل هذا لا يؤمن تفرُّده، خاصةً مع المخالفة، كما سيتضح ذلك.

٢- أنه تفرَّد عن أقرانه[٤٩] برواية هذا الحديث من هذا الطريق؛ فابن جريج وحبيب -وهما من الثقات الحفاظ-، وابن أبي ليلى ويعقوب بن عطاء وحجاج بن أرطاة -وهم من الضعفاء-، كلهم رووه من طريق عطاء بن أبي رباح، ويفيد ذلك ويقويه نصُّ الإمام الطبرانِيّ -المتقدم- على ذلك التفرُّد.

٣- أن لفظ حديثه مُخَالفٌ للفظ الرواية المتفق عليها، وهو في نفسه متناقضٌ، وبيانه: أنَّ الإعلام بفضل العمرة في الرواية المتفق عليها ورد بعد صدور النبِيّ ﷺ من الحجِّ، وفي رواية عامر: أنَّ ذلك كان قبلُ، وكان الأولى حينئذٍ أن يأمر النبِيّ ﷺ الزوج بأن يسيِّر المرأة لتذهب وتدرك معه الحجّ [٥٠]، ولكن الذي وقع في هذا السياق عكس ذلك، وهو غير مستقيمٍ كما لا يخفى، ومناقضٌ لكون النبِيّ ﷺ عوَّضها بالاعتمار في رمضان، وكان في وسعه أن يُحْمِلَها فتَحجَّ معه !!

ثُمَّ تأكد عندي هذا الظاهر؛ حين وقفت على رواية عامر الأحول عند أبي موسى المديني "في كتاب اللطائف"[٥١]؛ حيث روى بإسناده عنه، عن بكر بن　　عبد الله المزنِيّ،

---

(٤٥) الجرح والتعديل (٦/ ٣٢٦).

(٤٦) الجرح والتعديل (٦/ ٣٢٦).

(٤٧) تهذيب التهذيب (٥/ ٧٧).

(٤٨) الجرح والتعديل (٦/ ٣٢٧).

(٤٩) المقصود بالأقران هنا: أقران الطبقة لا أقران الحفظ؛ فتبصَّر !

(٥٠) وقد ورد ذلك في رواية أبي داود (٢/ ٢٠٤) برقم (١٩٨٨) قال: "أَعْطِهَا فَلْتَحُجَّ عَلَيْهِ"، وسيأتِي تخريجها مفصلاً (ص: ١٩) من رواية أم معقل الأسدية، وحديثها مضطرب المتن والإسناد.

(٥١) كتاب اللطائف من علوم المعارف (ص١١٠).

عن عبد الله بن سلمة(٥٢)، عن ابن عباس: «عُمْرَةٌ فِي رَمَضَانَ تَعْدِلُ حَجَّةً»(٥٣)؛ ثُمَّ تعقَّبه بقوله: هذا حديثٌ محفوظ مِنْ مسند ابْن عَبَّاس، غريب من هذا الوجه عنه !! والحمد لله على توفيقه(٥٤).

وأما رواية طاووس، فأخرجها:

ابن عديّ(٥٥): عن **سليمان بن أبي سليمان الزهري**، عن يحيى بن أبي كثير، عن طاووس:"عُمْرَةٌ فِي رَمَضَانَ تَعْدِلُ حَجَّةً" مختصرًا.

وقال ابن عديّ: **سليمان بن أبي سليمان**، يروي عن يحيى بن أبي كثير أحاديث ليست بمحفوظة.

وأما رواية سعيد بن جبير، فرواها عنه اثنان: أبو الزبير المكيّ، وجعفر بن أبي وحشية.

أما حديث أبي الزبير، فأخرجه:

أبو الشيخ الأصبهانِيّ(٥٦): عن **السَّرِيّ بن عاصم**، عن عبد الله بن نمير، عن **الحجاج**، عن أبي الزبير، عن سعيد بن جبير: "عُمْرَةٌ فِي رَمَضَانَ تَعْدِلُ حَجَّةً مَعِي" مختصرًا.

---

(٥٢) لأبي موسى المديني إسنادٌ آخر لهذا الحديث قال فيه: عامر الأحول، عن بكر بن عبد الله المزني، عن عبد الله بن عباس؛ ولَمْ يذكر فيه: عبدَ الله بن سلمة بين المزنِيّ وابن عباس. الجزء الرابع من رباعي التابعين (ص: ٧)؛ قلت: وأياً ما كان فإن الذي يهمنا من ذلك: تنصيص أبي موسى المديني على هذا الإسناد بأنه غير محفوظ !

(٥٣) وهذا اللفظ مخالفٌ للفظ رواية أبي داود مَحَلّ الدراسة، ويحتمل: أن يكون قد رواه هنا مختصرًا، كما في رواية الطبرانِيّ المتقدمة.

(٥٤) إذا تقرَّر عندك هذا التَّحرير؛ عرفت أن رواية عامر الأحول خطأ؛ وإذا كانت كذلك فهي مطَّرَحةٌ غيرَ مستقيمة، ويلزم من ذلك: دخولُها في حيِّز ما لا يتابع عليه، ولا يعتبر به، وهذا كلُّه مما يدلُّ على أنَّ كلام من صحَّح هذه الرواية مستقلَّة، أو استشهد لَها بحديثٍ آخر، أو حسَّنها -نظرًا للاختلاف حول عامر-، كلُّ ذلك مَحَلُّ نظرٍ وتأمل؛ فتبصَّر!؟ ينظر -لا على وجه الحصر-: المجموع للنووي (٦/ ٢١٢)، وإتحاف المهرة للبوصيري (٣/ ١٦٧)-وهنا جعل رواية عامر كرواية عطاء المتفق عليها، وهذا مأخذٌ آخر عليه-، ومختصر تلخيص الذهبي (١/ ٣٦٠) -الحاشية-، وصحيح أبي داود برقم (١٧٣٧)، وإرواء الغليل (٣/ ٣٧٦)، ويجدر التنبيه هنا على: أنَّ الرواية التي استشهد بِها بعض العلماء لتقوية حديث عامر الأحول هي رواية أبي طليق، وهي روايةٌ ضعيفةٌ لا تصحُّ، وسيأتي تخريجها (ص: ٢٦).

(٥٥) الكامل في الضعفاء (٤/ ٢٤٤).

(٥٦) جزء ما رواه أبو الزبير عن غير جابر لأبي الشيخ الأصبهاني (ص١١٨/ ح٦٨).

ISSN-L: 2617-3158　　P-ISSN: 2710-107X　　E-ISSN: 2710-0324

قال ابن عديّ: **السَّريّ** يسرق الأحاديث، وله غير حديث سرقه عن الثقات، وحدَّث به عن مشايخهم[٥٧].

وأما حديث جعفر، فأخرجه:

أحمد بن منيع "في مسنده"[٥٨] قال: حدثنا هشيم: أخبرنا أبو بشر -جعفر بن أبي وحشية-، عن سعيد بن جبير، عن امرأةٍ من الأنصار -يقال لَها: أم سنان -رضي الله عنها- أنَّها أرادت الحج مع رسول الله ﷺ فقال لَها:«اعْتَمِرِي فِي رَمَضَانَ؛ فَإِنَّهَا لَكِ حَجَّةٌ»، قال سعيدٌ: ولا نعلمه إلا لِهذه المرأة وحدَها.

قال الحافظ: سنده صحيحٌ عن سعيد بن جبير[٥٩].

قلت: هو صحيحٌ إلى سعيد، لكنَّه يحتمل الإرسال؛ لأن المشهور أنه من مسند ابن عباس، وأياً ما كان فرواية عطاء شاهدٌ قويّ، والله أعلم.

والطبرانِيّ[٦٠]: عن **أبي الربيع السَّمان**، عن جعفر بن أبي وحشية، عن سعيد ابن جبير: أَتَتِ النَّبِيَّ ﷺ امْرَأَةٌ فَقَالَ لَهَا:«مَا يَمْنَعُكِ مِنَ الْحَجِّ؟» قَالَتْ: لَمْ يَكُنْ لَنَا إِلَّا نَاضِحٌ غَزَا عَلَيْهِ أَبِي وَزَوْجِي، فَقَالَ لَهَا: «اعْتَمِرِي فِي رَمَضَانَ فَإِنَّهَا لَكِ حَجَّةٌ».

وهذا الإسناد فيه: **أبو الربيع السمان**، قال فيه أبو حاتم الرازي: ضعيف الحديث، منكر الحديث، سيئ الحفظ، يروى المناكير عن الثقات[٦١]، وقال الحافظ ابن حجر: متروك[٦٢].

قلت: ونكارة حديثه هنا ظاهرةٌ إسنادًا ومتنًا؛ أما الإسناد فقد جعله موصولاً، وهشيم إنَّما رواه مرسلاً عن سعيد، وأما المتن فالذي ورد من طريق عطاء: أن الحاجَّين

---

(٥٧) الكامل في ضعفاء الرجال (٤/ ٥٤٠).

(٥٨) نقلاً عن المطالب العالية (٧/ ٩٤) برقم (١٢٨٦).

(٥٩) فتح الباري (٣/ ٦٠٣).

(٦٠) المعجم الكبير (١٢/ ٥٦) برقم (١٢٤٥٨).

(٦١) الجرح والتعديل (٢/ ٢٧٢).

(٦٢) تقريب التهذيب (ت ٥٢٣).

على الناضح زوجها وابنها، خلافًا للذي هنا أنَّها أبوها وزوجها !

الحكم على الحديث:

هذا الحديث صحيح، وهو متفق عليه من طريق عطاء بن أبي رباح متنًا وإسنادًا، كما تقدم في تخريجه؛ ولَم يصحَّ طريقٌ عن ابن عباس -فيما تقدم- إلا طريق ابن جريج وحبيب المعلم وحجاج عن عطاء، وطريق سعيد بن جبير، من رواية هشيم بن بشير، عن جعفر بن أبي وحشية عنه، وباقي الطرق كلُّها ضعيفةٌ -وبعضها منكرة سندًا ومتنًا- لا تصحّ، والله تعالى أعلم.

المطلب الثاني: رواية جابر بن عبد الله.

عن عطاء، عن جابر، أن النبي ﷺ قال:«عُمْرَةٌ فِي رَمَضَانَ، تَعْدِلُ حَجَّةً». أخرجه ابن ماجه[٦٣].

الحكم على الإسناد:

قال الحافظ ابن حجر: سنده صحيحٌ[٦٤].

تخريج الحديث:

هذا الحديث يرويه عبيد الله بن عمر الرَّقي، عن عبد الكريم الجزريّ، عن عطاء بن أبي رباح، عن جابر بن عبد الله -رضي الله عنهما-.

ورواه عن عبيد الله ثلاثة: أحمد بن عبد الملك بن واقد، وزكريا بن عديّ، وعبد الجبّار بن محمد الخطابِيّ.

أما رواية ابن واقد، فأخرجها:

الإمام أحمد[٦٥] بلفظه، قال: حدثنا أحمد بن عبد الملك[٦٦] به، فذكره.

وإسناده صحيح، رجاله ثقاتٌ.

وأما رواية زكريا، فأخرجها:

الإمام أحمد[٦٧] كذلك بلفظه، قال: حدثنا زكريا بن عدي به، فذكره.

---

(٦٣) سنن ابن ماجه (٢/ ٩٩٦) برقم (٢٩٩٥).

(٦٤) التلخيص الحبير (٢/ ٤٩٦).

(٦٥) مسند الإمام أحمد (٢٣/ ٤١٤) برقم (١٥٢٧٠).

(٦٦) وهذه هي رواية ابن ماجه التي صدَّرنا بِها الباب.

(٦٧) مسند الإمام أحمد (٢٣/ ١٠٧) برقم (١٤٧٩٥).

وإسناده صحيح، رجاله ثقاتٌ.

وأما رواية عبد الجبار، فأخرجها:

الإمام أحمد[٦٨] أيضًا بلفظه، قال: حدثنا عبد الجبار بن محمد الخطابِيّ به، فذكره.

وإسناده حسنٌ، رجاله ثقاتٌ، غير عبد الجبار فصدوق لا بأس به[٦٩].

وأخرجه: البخاري "معلقًا"[٧٠] بلفظه، قال: وقال عبيد الله به، فذكره.

قال الحافظ ابن حجر: وأراد البخاري بِهذا: بيانَ الاختلاف فيه على عطاء، وقد وافق ابنُ أبي ليلى ويعقوب بن عطاء حبيبًا وابن جريج[٧١]؛ فتبين شذوذ رواية عبد الكريم[٧٢].

قال: وصنيع البخاريّ يقتضي ترجيحَ رواية ابن جريج[٧٣]، ويومئ إلى أنَّ رواية عبد الكريم ليست مُطَّرحةً؛ لاحتمال أَنْ يكونَ لعطاءٍ فيه شيخان، ويؤيِّد ذلك: أنَّ رواية عبد الكريم خاليةٌ عن القصَّة، مقتصرةٌ على المتن، وهو قوله:"عُمْرَةٌ فِي رَمَضَانَ، تَعْدِلُ حَجَّةً"، والله أعلم[٧٤].[٧٥]

الحكم على الحديث:

الحديث إسناده صحيح.

---

(٦٨) مسند الإمام أحمد (٢٣/ ١٦٤) برقم (١٤٨٨٢).

(٦٩) الثقات لابن حبان (٨/ ٤١٨)، والثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (٦/ ١٨٥)، والتذييل علي كتب الجرح والتعديل (١/ ١٥٦).

(٧٠) صحيح البخاريّ (٣/ ١٩) برقم (١٨٦٣).

(٧١) تقدم بيان ذلك مفصلاً في رواية ابن عباس –رضي الله عنهما– المتقدمة.

(٧٢) قلت: هذا الكلام من الحافظ ابن حجر عجيب؛ فكيف يستدلُّ برواية ابن أبي ليلى ويعقوب على ضعفهما، ومخالفة روايتهما ونكارتِها –كما تقدم بيانه في الحديث السابق–، ولو سلَّمنا بشذوذ رواية عبد الكريم؛ فإنَّما يصحُّ الاستدلال عليه برواية حبيب وابن جريج؛ على أنَّ ذلك غير مسلَّم، كما سيأتيك بيانه بعد قليل؛ فتبصّر!

(٧٣) تقدم تخريج روايته في الحديث السابق.

(٧٤) فتح الباري (٤/ ٧٨).

(٧٥) قلت: هذا الأخير هو الصواب؛ خاصةً مع كثرة رواية عطاء عن جابر، ككثرتِها عن ابن عباس ﷺ (ينظر: تحفة الأشراف ٢/ ٢٢٠، ٥/ ٧٨)، ولا وجه لتخطئة عبد الكريم الجزريّ الثقة الحافظ المتقن المتفق عليه، الذي ربَّما قارب ابن جريج أو فاقه (ينظر: سير أعلام النبلاء ٦/ ٨٠، ٦/ ٣٢٥، وتهذيب التهذيب ٦/ ٣٧٣)؛ أقول: لا وجه لطرح روايته، مع كون رواية ابن جريج هي الأشهر، لكنَّ عبد الكريم ثقةٌ متقنٌ، وروايته واجبة القبول، خاصةً مع عدم القرينة المرجِّحة لطرحها، والله أعلم.

المطلب الثالث: رواية وهب بن خنبش

عن الشعبي، عن وهب بن خَنْبَش الطائيّ، عن النبي ﷺ قال: «عُمْرَةٌ فِي رَمَضَانَ تَعْدِلُ حَجَّةً». أخرجه النسائيّ[٧٦].

الحكم على الإسناد:

قال البوصيريّ: إسناده صحيح[٧٧].

تخريج الحديث:

هذا الحديث يرويه عامر بن شراحيل الشَّعبِيّ، عن وهب بن خنبش رضي الله عنه، ورواه عن الشَّعبِيِّ أربعة: بيان بن بشر وجابر الجعفيّ[٧٨]، وداود بن يزيد الزعافِرِيّ، وفراس بن يحيى وبيان بن بشر، وجابر الجعفيّ[٧٩].

أما رواية بيان وجابر، فأخرجها:

ابن ماجه[٨٠] بلفظه، والإمام أحمد[٨١] بلفظه، عن سفيان، عن بيان وجابر به، فذكره.

قال البوصيري: هذا إسنادٌ صحيح[٨٢].

وأما رواية داود، فأخرجها:

ابن ماجه[٨٣] بلفظه، والإمام أحمد[٨٤] بلفظه، عن وكيع بن الجرَّاح.

وابن ماجه[٨٥] كذلك بلفظه، وابن أبي عاصم "في الآحاد والمثاني"[٨٦] بلفظه، عن

---

(٧٦) السنن الكبرى (٤/ ٢٣٧) برقم (٤٢١١).

(٧٧) إتحاف الخيرة المهرة (٣/ ١٦٨).

(٧٨) وهذه هي رواية النسائيّ التي صدَّرنا بِها الباب.

(٧٩) العلة في تفريق رواية بيان وجابر بهذه الطريقة: أنَّ لكلِّ طريقٍ حكم يخصها، وهذا لا يتأتى عند ضمِّ الطريقين -كما لا يخفى-.

(٨٠) سنن ابن ماجه (٢/ ٩٩٦) برقم (٢٩٩١).

(٨١) مسند الإمام أحمد (٢٩/ ٢٠٨) برقم (١٧٦٦١).

(٨٢) مصباح الزجاجة (٣/ ٢٠٠).

(٨٣) سنن ابن ماجه (٢/ ٩٩٦) برقم (٢٩٩٢).

(٨٤) مسند الإمام أحمد (٢٩/ ١٤١) برقم (١٧٥٩٩).

(٨٥) سنن ابن ماجه (٢/ ٩٩٦) برقم (٢٩٩٢).

(٨٦) الآحاد والمثاني لابن أبي عاصم (٥/ ٢٧٣) برقم (٢٧٩٩).

سفيان الثوريّ.

والإمام أحمد(٨٧) كذلك بلفظه، عن محمد بن عبيد.

وابن قانع(٨٨) بلفظه، عن سفيان بن عيينة.

ثلاثتهم (وكيع، وسفيان، وابن عبيد) عن **داود بن يزيد الزعافريّ**، عن الشعبِيّ به، فذكره، وقال فيه -فيما عدا رواية ابن قانع(٨٩)-: عن هَرِم بن خنبش(٩٠).

وهذا الإسناد ضعيفٌ، **داود بن يزيد**، ضعَّفه النقَّاد(٩١)، وقال البوصيريّ: هذا إسناد ضعيف لضعف داود الزعافريّ(٩٢).

وأما رواية فراس وبيان، فأخرجها:

الطبرانِيّ(٩٣) بلفظه، قال: حدثنا **أحمد بن رشدين** قال: حدثنا حامد بن يحيى قال: حدثنا **عبد العزيز بن أبان** قال: حدثنا سفيان الثوري، عن فراس وبيان به، فذكره.

وقال الطبرانِيّ: لَم يرو هذا الحديث عن سفيان، عن فراس، إلا عبد العزيز بن أبان، تفرد به: حامد بن يحيى.

وهذا الإسناد ضعيفٌ جدًا -ويشبه أن يكون موضوعًا-، فيه: **أحمد بن رشدين** شيخ

---

(٨٧) مسند الإمام أحمد (٢٩/ ١٤٢) برقم (١٧٦٠٠).

(٨٨) معجم الصحابة (٣/ ١٧٨).

(٨٩) أخشى أن يكون ابن قانع وَهِم في قوله: عن وهب بن خنبش؛ فإن المشهور من رواية داود الزعافريّ: أنه سَمَّاه "هَرِم بن خنبش"، كما نصَّ عليه الأئمة: أبو نعيم، والبيهقيّ؛ والترمذيّ، ومفهوم ترجيح الإمام البخاريّ - فيما سيأتي-. انظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم (٥/ ٢٧٢٤)، والسنن الكبرى للبيهقيّ (٤/ ٥٦٦).

(٩٠) قوله: هَرِم بن خنبش، هذا خطأ من داود الزعافريّ؛ قال البيهقيّ: قال البخاريّ: وهبٌ أصحّ. وقال الترمذيّ: وهب بن خنبش، ويقال: هَرِم بن خنبش؛ قال: بيانٌ وجابر، عن الشعبِيّ، عن وهب بن خنبش؛ وقال داود الأودي: عن الشعبي، عن هرم بن خنبش؛ ووهبٌ أصحّ. انظر: سنن الترمذي (٣/ ٢٦٧)، والسنن الكبرى للبيهقيّ (٤/ ٥٦٦).

(٩١) الكامل في الضعفاء (٣/ ٥٣٩)، وميزان الاعتدال (٢/ ٢١)، وتقريب التهذيب (ت ١٨١٨).

(٩٢) مصباح الزجاجة (٣/ ٢٠٠).

(٩٣) المعجم الأوسط (١/ ١١٨) برقم (٣٧٠).

الطبرانِيّ ضعيفٌ[٩٤]، قال ابن عديّ: أنكرت عليه أشياء مما رواه، وهو ممن يكتب حديثه مع ضعفه[٩٥].

وعبد العزيز بن أبان متروك الحديث، قال ابن معين: وضع أحاديث عن سفيان الثوري لَم تكن ![٩٦]، وقال البخاريّ: تركوه[٩٧]،وقال أبو حاتم: لا يشتغل به، تركوه، لا يكتب حديثه[٩٨].

وأما رواية جابر -وحده-، فأخرجها:

الطبرانِيّ[٩٩] بلفظه، قال: حدثنا علي بن سعيد الرازيّ قال: حدثنا أبو كريب قال: حدثنا يحيى بن يعلى الُمحارِبِيّ قال: حدثني أَبِي، عن غيلان بن جامع، عن **جابر** به، فذكره.

وقال الطبرانِيّ: لَم يرو هذا الحديث عن غيلان بن جامع إلا يعلى بن الحارث، تفرد به: يحيى بن يعلى !

وهذا الإسناد ضعيفٌ؛ **جابر الجعفيّ** ضعفه الأكثرون[١٠٠]، وقال الذهبي: تركه الحفاظ[١٠١]، وقال ابن حجر: ضعيف رافضي[١٠٢].

قلت: لكنَّه لَم ينفرد -كما رأيت- فقد تابعه بيان بن بشر كما تقدم آنفًا، وبيان بن بشر ثقةٌ ثبت[١٠٣]؛ فارتقى هنا الإسناد، وبقية رجال الطبرانِيّ كلهم ثقات، وفي شيخ الطبرانِيّ -علي بن سعيد الرازيّ- كلام لا ينزل حديثه عن درجة الحسن[١٠٤].

---

(٩٤) إرشاد القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبرانِيّ (ص١٥٦).

(٩٥) الكامل في الضعفاء (١/ ٣٢٧).

(٩٦) الجرح والتعديل (٥/ ٣٧٧).

(٩٧) الضعفاء الصغير (ص٨٨).

(٩٨) الجرح والتعديل (٥/ ٣٧٧).

(٩٩) المعجم الأوسط (٤/ ١٩١) برقم (٣٩٤٤).

(١٠٠) الجرح والتعديل (٢/ ٤٩٧)، والمغني في الضعفاء (١/ ١٢٦).

(١٠١) الكاشف (١/ ٢٨٨).

(١٠٢) تقريب التهذيب (ت٨٧٨).

(١٠٣) تهذيب التهذيب (١/ ٥٠٦).

(١٠٤) إرشاد القاصي والداني (ص٤٣٠).

وأخرجه الطبرانِيّ[١٠٥] كذلك بلفظه، قال: حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي: حدثنا **عمرو بن عبد الله الأودي**: حدثنا أبي: حدثنا سفيان، عن جابر به، فذكره، وقال فيه: عن عروة البارقيّ.

وقال الطبرانِيّ: هكذا رواه **عمرو الأودي**، عن أبيه، عن سفيان؛ ورواه الناس: عن سفيان، عن جابر، عن الشعبي، عن وهب بن خنبش، وهو الصواب.

وهذا الإسناد مقلوب ضعيفٌ؛ أخطأ فيه **عمرو بن عبد الله** -وهو ثقة[١٠٦]- فخالف فيه الجماعة، كما دلَّ عليه قول الإمام الطبرانِيّ؛ وبهذا يكون الإسناد شاذًّا، والله أعلم.

الحكم على الحديث:

الحديث إسناده صحيح، وقال البوصيريّ: وأصله في البخاري وغيره، من حديث ابن عباس وجابر رضي الله عنهم[١٠٧].

المبحث الثاني: الطرق والروايات الضعيفة للحديث

المطلب الأول: رواية أمِّ معقل الأسدية

عن أبي بكر بن عبد الرحمن: أخبرني رسول مروان، الذي أرسل إلى أم معقل، قالت: كَانَ أَبُو مَعْقَلٍ حَاجًّا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَلَمَّا قَدِمَ، قَالَتْ أُمُّ مَعْقَلٍ: قَدْ عَلِمْتَ أَنَّ عَلَيَّ حَجَّةً، فَانْطَلَقَا يَمْشِيَانِ حَتَّى دَخَلاَ عَلَيْهِ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ عَلَيَّ حَجَّةً وَإِنَّ لأَبِي مَعْقَلٍ بَكْرًا، قَالَ أَبُو مَعْقَلٍ: صَدَقَتْ، جَعَلْتُهُ فِي سَبِيلِ اللهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ:«أَعْطِهَا فَلْتَحُجَّ عَلَيْهِ؛ فَإِنَّهُ فِي سَبِيلِ اللهِ» فَأَعْطَاهَا الْبَكْرَ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي امْرَأَةٌ قَدْ كَبِرْتُ وَسَقِمْتُ؛ فَهَلْ مِنْ عَمَلٍ يُجْزِئُ عَنِّي مِنْ حَجَّتِي، قَالَ:«عُمْرَةٌ فِي رَمَضَانَ تُجْزِئُ حَجَّةً[١٠٨]».

أخرجه أبو داود[١٠٩].

---

(١٠٥) المعجم الكبير (١٧/ ١٥٦) برقم (٤٠٣).

(١٠٦) الجرح والتعديل (٦/ ٢٤٤)، تقريب التهذيب (ت٥٠٦٢)، قال الخليليّ: وإذا أُسنِدَ لك الحديث عن الزهري أو عن غيره من الأئمة؛ فلا تحكم بصحته بِمجرَّد الإسناد؛ فقد يخطِئ الثقة! الإرشاد في معرفة علماء الحديث (١/ ٢٠٢).

(١٠٧) إتحاف الخيرة المهرة (٣/ ١٦٨).

(١٠٨) سياق هذا الحديث يدلُّ على أنَّ المراد بالإجزاء فيه: البدلية وليست الفضيلة، فهو نصٌّ صريح في ذلك، وهو يشبه حديث الخثعمية (صحيح البخاري ٢/ ١٣٢ برقم ١٥١٣) التي اعتذرت عن أبيها بأنه شيخ كبير لا يثبت على الراحلة، ثم سألت البدل، وهو حجها عنه، وهذا فيه تعقُّب على من فسَّر الإجزاء في هذا الحديث بالثواب (ينظر: إكمال المعلم ٤/ ٣٣٣، والفتح الربانِيّ ٦/ ٦٩، ١١/ ٣٥)؛ وعليه فهو لفظٌ منكر في هذا الحديث، كما سيأتي تفصيله، والله أعلم.

(١٠٩) سنن أبي داود (٢/ ٢٠٤) برقم (١٩٨٨).

الحكم على الإسناد:

الحديث إسناده ضعيف؛ إبراهيم بن مهاجر الراجح فيه الضعف(110)، وروي من طرق أخرى ظاهرها الصحة، لكن مجموع تلك الطرق يدلُّ على وقوع الاضطراب فيها(111)، كما سيأتي بيان ذلك مفصلاً، والله أعلم.

تخريج الحديث:

هذا الحديث روي من مسند أم مَعْقِل، ومن مسند أبي مَعْقِل.

فأما حديث أم معقل، فرواه عنها ثلاثةٌ: أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث، ويوسف ابن عبد الله بن سلام، ومعقل بن أبي معقل.

فأما رواية أبي بكر، فرواها عنه أربعةٌ: إبراهيم بن مهاجر، وابن شهاب الزهريّ، وعمارة بن عمير، وسُمي مولى أبي بكر.

فأما حديث إبراهيم بن مهاجر(112)، فأخرجه:

الإمام أحمد(113) بنحوه، والحاكم(114) بنحوه،عن شعبة بن الحجاج، وفيه عندهما: وَالْعُمْرَةُ مِنْ سَبِيلِ الله".

وقال الحاكم: هذا حديث صحيحٌ على شرط مسلم، ولَم يخرجاه؛ وتعقَّبه الزيلعيّ

---

(١١٠) قال أبو حاتم: إبراهيم بن مهاجر ليس بقويّ، محَلَّه عندنا محَل الصدق، يكتب حديثه ولا يُحتجّ به، قيل له: ما معنى لا يُحتجُّ بحديثهم؟ قال: كانوا قومًا لا يحفظون؛ فيحدثون بما لا يحفظون فيغلطون؛ ترى في أحاديثهم اضطرابًا ما شئت! وقال الدارقطنِيّ: إبراهيم بن مهاجر ضعفوه، تكلم فيه يحيى القطان وغيره؛ قيل له: بحجة؟ قال: بلى، حدث بأحاديث لا يتابع عليها، وقد غمزه شعبة أيضًا. الجرح والتعديل (٢/ ١٣٣)، وسؤالات الحاكم للدارقطني (ص١٨٠).

(١١١) ومِمن نصَّ على الاضطراب: الحافظ ابن عبد البَر -رحمه الله-، قال: في هذا الإسناد اضطراب كثير. الاستيعاب (٤/ ١٩٦٢). ولاستبيان بعض تلك الأوجه المضطربة مُجتمعةً ينظر: علل الدارقطني (١٣/ ٢٨١)، ومعرفة الصحابة لأبي نعيم (٦/ ٣٥٦٤)، والإصابة لابن حجر (٧/ ٣١٢)، والفتح الربانِيّ (١١/ ٣٧).

(١١٢) وهذه هي رواية أبي داود التي صدَّرنا بها الباب.

(١١٣) مسند الإمام أحمد (٤٥/ ٢٦٠) برقم (٢٧٢٨٦).

(١١٤) المستدرك على الصحيحين (١/ ٦٥٦) برقم (١٧٧٤).

بقوله: وفيه نظر؛ إبراهيم بن مهاجر متكلَّمٌ فيه[115].

وأخرجه الفاكهي[116] بنحوه مختصرًا، عن سفيان الثوريّ، وزاد فيه:"وَكَانَ حَجَّ مع رسول الله ﷺ ماشيًا".

كلاهما (شعبة، والثوريّ) عن إبراهيم بن مهاجر به، فذكره.

وإسناد هذا الحديث لا يصحّ، ومتنه فيه اضطراب ظاهر، وعلّته: إبراهيم بن مهاجر، وقد تبيَّن لك حاله من الضعف، واضطرابه في متن هذا الحديث ظاهر، وقال الألبانِيّ -رحمه الله-: ابن مهاجر قد اضطرب في إسناد هذا الحديث ومتنه اضطرابًا كثيرًا، وخالف الثقات في ذكر العمرة فيه[117]، مما يدل على أنه لَم يضبطه ولَم يحفظه[118].

قلت: إذا ثبت الاضطراب في رواية ابن مهاجر؛ دلَّ على أنَّها روايةٌ مطَّرحة غير مستقيمة، وأنَّ من صحَّحه من طريقه[119]؛ فقوله متعقَّب[120].

وأما حديث ابن شهاب الزهريّ، فأخرجه:

النسائي[121]، والإمام أحمد[122]، وابن راهويه[123]، عن عبد الرزاق، عن معمر ابن راشد به، فذكره.

ولفظ رواية الأَوَّلَين: عن امرأة من بني أسد يقال لَها: أُمُّ معقل، قالت: أردت الحج

---

(١١٥) نصب الراية (٢/ ٣٩٦).

(١١٦) أخبار مكة للفاكهي (١/ ٣٨٩) برقم (٨٢٨).

(١١٧) قلت: متن هذا الحديث وقع فيه اضطرابٌ كثير، وليس الأمر مقصورًا على ابن مهاجر وحده، كما سيتبيَّن لك، ولكنَّ الشيخ -رحمه الله- قال ذلك بناءً على تصحيحه للحديث، وتضعيف رواية ابن مهاجر.

(١١٨) إرواء الغليل (٣/ ٣٧٣).

(١١٩) وكذلك من صححه من طريق غيره (ينظر: التمهيد لابن عبد البَر ٢٢/ ٥٥)، ولكن جاء تخصيص ابن مهاجر؛ لأنَّ السياق يتكلم على روايته.

(١٢٠) علل الدارقطني (١٣/ ٢٨٣)، الفروع وتصحيح الفروع (٥/ ٣٢١)، ونظم المتناثر (ص١٣٨)، وتصحيح الإمام الدارقطني لهذا الحديث من طريق ابن مهاجر غريبٌ؛ حيث إنه مِمَّن قال بتوهين روايته -كما تقدم-.

(١٢١) السنن الكبرى (٤/ ٢٣٧) برقم (٤٢١٣).

(١٢٢) مسند الإمام أحمد (٤٥/ ٢٦١) برقم (٢٧٢٨٨).

(١٢٣) مسند ابن راهويه (٥/ ٢٦٠) برقم (٢٤١٤).

فضلَّ بعيري؛ فسألت رسول الله ﷺ فقال: «اِعْتَمِرِي فِي شَهْرِ رَمَضَانَ» الحديث.

ولفظ ابن راهويه: عن أم معقل قالت: أردت العمرة في رمضان -وكان زوجها قد جعل ناقة في سبيل الله-؛ فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال رسول الله ﷺ: «أَعْطِهَا؛ فَإِنَّ عُمْرَةً فِي رَمَضَانَ» الحديث.

وهذا الإسناد ظاهره الصِّحة، وهو متصلٌ بالثقات الحفاظ المتقنين(١٢٤)، ولكنَّه لَم يسلم من الاعتلال بالاضطراب، وذلك ظاهر في لفظي الحديثين.

أقول: انظر -رحمك الله- إلى مباينة لفظي هذين الحديثين لرواية أبي داود التي صدَّرنا بها الباب، ثُمَّ انظر الاختلاف والمباينة بين اللفظين نفسيهما، مع أنَّ مَخرجهما واحدٌ، وهو متَّصلٌ بالأئمة الأثبات !؟

وأما حديث عمارة بن عمير، فأخرجه:

ابن أبي عاصم(١٢٥)، قال: حدثنا يعقوب بن حميد: حدثنا وكيع، عن الأعمش، عن عمارة بن عمير: أَنَّهَا حَلَفَتْ: عَلَيْهَا أَنْ تَحُجَّ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمْ يَتَهَيَّأْ لَهَا؛ فَسَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ مَا يُجْزِيهَا مِنْ ذَلِكَ؟ قَالَ:«عُمْرَةٌ فِي رَمَضَانَ»(١٢٦).

وقال ابن أبي عاصم: لَم يصنع يعقوب فيه شيئًا!(١٢٧)

وهذا الإسناد مقلوب ضعيفٌ، أخطأ فيه يعقوب بن حميد؛ فرواه عن أم معقل، ويعقوب فيه كلامٌ من قِبَل حفظه، وإلى الضعف ما هو(١٢٨)؛ وهذا مفاد صنيع ابن أبي

---

(١٢٤) معمر بن راشد من أثبت الناس في حديث الزهريّ، وكذلك عبد الرزاق في معمر، وأما الزهريُّ فبحر لا ساحل له. شرح علل الترمذي (٢/ ٦٧١)، و(٢/ ٧٧٤)، و(٢/ ٧٠٦).

(١٢٥) الآحاد والمثاني (٦/ ٤٦) برقم (٣٢٤٠).

(١٢٦) وهذا وجه آخر من أوجه اختلاف واضطراب ألفاظ هذا الحديث، ويوافقه لفظ النسائي "في الكبرى" -كما سيأتي- (ص: ٢٣)، إلا أنه هناك جعله من مسند أبي معقل، مع اتِّحاد مخرج الحديث !!

(١٢٧) قوله: لَم يصنع شيئاً: هذه العبارة أشهر معانيها (لَم يُصِب)، وهي تَرِدُ في نَحو قول الناقد:(فلانٌ رفع هذا الحديث فلم يصنع شيئاً) أي: من الصحيح أو الْحَقّ، وكذلك قوله:(فلان صحَّحَ هذا الإسناد فلم يصنع شيئاً). انظر: لسان المحدثين (٤/ ٣٤٣).

(١٢٨) الكامل في الضعفاء (٨/ ٤٧٦)، وميزان الاعتدال (٤/ ٤٥٠).

عاصم؛ فإنه لَّما ذكر العبارة السابقة، ذكر ما يخالف رواية يعقوب؛ فقال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة: حدثنا وكيع، عن الأعمش، عن عمارة، عن أبي بكر: أن معقلاً(129)؛ قلت: وابن أبي شيبة من الحفاظ المتقنين المصنفين؛ فرجحت روايته على رواية يعقوب، والله أعلم.

وأما حديث سُمي، فأخرجه:

الإمام مالك(130)، عن سُمي، عن أبي بكر -مرسلاً-، قال: جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ، فقالت: إنِّي كنت تَجهزت للحج، فاعترض لِي فقال لَها رسول الله ﷺ:«اعْتَمِرِي فِي رَمَضَانَ؛ فَإِنَّ عُمْرَةً فِيهِ كَحِجَّةٍ».

وابن أبي عاصم(131) بلفظ رواية الإمام مالك، قال: حدثنا يعقوب: حدثنا عبد الله ابن نافع، عن مالك بن أنس، عن سُميّ به، موصولاً.

وإسناد هذا الحديث ضعيف؛ يعقوب متكلَّم فيه -كما تقدم-، إلا أنه ورد في الطرق المتقدمة ما يدلُّ على أن أبا بكر سَمع الحديث من أمِّ معقل -بغض النظر عن صحته-؛ فعاد الإسناد موصولاً، والحمد لله.

وأما رواية يوسف بن عبد الله بن سلام، فأخرجها:

أبو داود(132)، قال: حدثنا محمد بن عوف الطائي: حدثنا أحمد بن خالد الوهبِيّ: حدثنا محمد بن إسحاق، عن عيسى بن معقل بن أم معقل الأسدي أسد خزيمة: حدثني يوسف بن عبد الله بن سلام، عن جدته أم معقل، قالت: لَمَّا حَجَّ رَسُولُ اللهَّ ﷺ حَجَّةَ الْوَدَاعِ وَكَانَ لَنَا جَمَلٌ، فَجَعَلَهُ أَبُو مَعْقِلٍ فِي سَبِيلِ اللهَّ، وَأَصَابَنَا مَرَضٌ؛ وَهَلَكَ أَبُو مَعْقِلٍ وَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ حَجِّهِ جِئْتُهُ، فَقَالَ:«يَا أُمَّ مَعْقِلٍ مَا مَنَعَكِ أَنْ تَخْرُجِي مَعَنَا؟»، قَالَتْ: لَقَدْ تَهَيَّأْنَا فَهَلَكَ أَبُو مَعْقِلٍ وَكَانَ لَنَا جَمَلٌ هُوَ الَّذِي نَحُجُّ عَلَيْهِ فَأَوْصَى بِهِ أَبُو مَعْقِلٍ فِي سَبِيلِ اللهَّ، قَالَ:

---

(١٢٩) الآحاد والمثاني (٦/ ٤٦) برقم (٣٢٤١).

(١٣٠) موطأ الإمام مالك (٣/ ٥٠٢) برقم (١٢٥٨).

(١٣١) الآحاد والمثاني (٦/ ٤٥) برقم (٣٢٣٩).

(١٣٢) سنن أبي داود (٢/ ٢٠٤) برقم (١٩٨٩).

«فَهَلَّا خَرَجْتِ عَلَيْهِ؛ فَإِنَّ الْحَجَّ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَأَمَّا إِذْ فَاتَتْكِ هَذِهِ الْحَجَّةُ مَعَنَا فَاعْتَمِرِي فِي رَمَضَانَ فَإِنَّهَا كَحَجَّةٍ»؛ فكانت تقول: الحج حجة، والعمرة عمرة، وقد قال: هذا لي رسول الله ﷺ؛ ما أدري أَلِي خاصةً ؟

قال الإمام النووي –رحمه الله–: هو من رواية محمد بن إسحاق، وقال فيه: "عن" وهو مدلِّسٌ[١٣٣]، والمدلِّس إذا قال: عن لا يُحتجُّ به بالاتفاق[١٣٤].

قلت: فيه أيضًا: عيسى بن معقل، وهو مجهول الحال فيما يظهر[١٣٥]، والله أعلم.

وأما رواية معقل بن أبي معقل، فرواها عنه أربعةٌ: أبو سلمة بن عبد الرحمن، والأسود بن يزيد، وأبو بكر بن عبد الرحمن، وأبو زيد.

فأما حديث أبي سلمة بن عبد الرحمن، فأخرجه:

النسائي[١٣٦]، والإمام أحمد[١٣٧]، عن هشام بن أبي عبد الله، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة به: أرادت أمي أن تَحجَّ وكان بعيرها أعجف؛ فسألت رسول الله ﷺ فقال: «اعْتَمِرِي فِي رَمَضَانَ» الحديث.

وقال الترمذي: حديثُ أم معقل حديث غريب من هذا الوجه[١٣٨].

والطبرانِيّ[١٣٩]، عن معاوية بن سلام، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن ابن أم معقل، عن أمه، قالت:"قلت: يا رسول الله إنِّي نذرت أَنْ أحجَّ ولِي جَمَلٌ أعجف". الحديث.

وهذا الإسناد خالف فيه معاويةُ هشامَ الدستوائيّ، متنًا وإسنادًا، وهشام أوثق من

---

(١٣٣) طبقات المدلسين لابن حجر (ص٥١).

(١٣٤) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢١٢).

(١٣٥) التاريخ الكبير للبخاري (٦/ ٣٨٥)، والجرح والتعديل (٦/ ٢٩٠)، والثقات لابن حبان (٥/ ٢١٤)، وتهذيب التهذيب (٨/ ٢٣١)، وتقريب التهذيب (ت٥٣٢٦).

(١٣٦) السنن الكبرى (٤/ ٢٣٧) برقم (٤٢١٢).

(١٣٧) مسند الإمام أحمد (٢٩/ ٣٨٣) برقم (١٧٨٣٩).

(١٣٨) مستخرج الطوسي على جامع الترمذي (٤/ ٢٠٧).

(١٣٩) المعجم الكبير (٢٥/ ١٥٥) برقم (٣٧٢).

روى عن يحيى، كما قال الإمام أحمد[140]، ناهيك عن أنَّ معاوية لَم يذكر في الأثبات من أصحاب يحيى بن أبي كثير![141]

وأما حديث الأسود بن يزيد، فأخرجه:

الترمذي[142] مختصرًا، قال: حدثنا نصر بن علي قال: حدثنا أبو أحمد الزبيري قال: حدثنا إسرائيل، عن **أبي إسحاق**، عن الأسود بن يزيد، عن ابن أم معقل، عن أم معقل، عن النبي ﷺ قال:«عُمْرَةٌ فِي رَمَضَانَ تَعْدِلُ حَجَّةً».

وقال الترمذي: وحديث أمِّ معقلٍ حديث حسن، غريب من هذا الوجه.

قلت: علَّته **أبو إسحاق السبيعيّ** مدلِّس[143] وقد عنعن، ثُمَّ هو إلى ذلك قد قال عنه الذهبِيّ: تغيَّر قبل موته من الكِبَر وساء حفظه[144]،وقد اختلفت روايته في إسناد هذا الحديث؛ فمرةً رواه عن أم معقل -كما هو هنا-، ومرةً عن أبي معقل -كما سيأتي-.

وأما حديث أبي بكر بن عبد الرحمن، فأخرجه:

ابن أبي شيبة[145]، قال: حدثنا عبد الله بن نمير، عن محمد بن أبي إسماعيل، عن **إبراهيم بن المهاجر**، عن أبي بكر بن عبد الرحمن: أَنَّ أُمَّهُ أَتَتْ رَسُولَ اللهِّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِّ، إِنَّ أَبَا مَعْقِلٍ كَانَ وَعَدَنِي أَلاَ يَحُجَّ إِلَّا وَأَنَا مَعَهُ، فَحَجَّ عَلَى رَاحِلَتِهِ وَلَمْ أُطِقِ الْمَشْيُ فَسَأَلْتُهُ جَرَادَ نَخْلَةٍ، فَقَالَ: هُوَ فِي سَبِيلِ اللهِّ لَسْتُ بِمُعْطِيكِيهِ، فَقَالَ: «يَا أَبَا مَعْقِلٍ مَا تَقُولُ أُمُّ مَعْقِلٍ؟» قَالَ: صَدَقَتْ، قَالَ: «فَأَعْطِهَا بَكْرَكَ فَإِنَّ الْحَجَّ سَبِيلُ اللهِّ» فَقَالَتْ: إِنِّي امْرَأَةٌ قَدْ سَقِمْتُ وَكَبِرْتُ وَأَخَافُ أَنْ لَا أُدْرِكَ الْحَجَّ حَتَّى أَمُوتَ، فَهَلْ شَيْءٌ يَجْزِي عَنِ الْحَجِّ؟ فَقَالَ: «نَعَمْ، عُمْرَةٌ فِي رَمَضَانَ تَعْدِلُ حَجَّةً» فَاعْتَمَرَتْ فِي رَمَضَانَ.

---

(١٤٠) شرح علل الترمذي (٢/ ٦٧٧).

(١٤١) شرح علل الترمذي (٢/ ٦٧٧).

(١٤٢) سنن الترمذي (٢/ ٢٦٨) برقم (٩٣٩).

(١٤٣) طبقات المدلسين (ص٤٢).

(١٤٤) من تكلم فيه وهو موثق (ص٥٦٩).

(١٤٥) مسند ابن أبي شيبة (٢/ ٢٧٥) برقم (٧٧١).

وإسناد هذا الحديث ضعيفٌ؛ إبراهيم بن المهاجر قد عرفت حاله، وهذا الحديث وجهٌ آخر من وجوه اضطرابه فيه، والله أعلم.

وأما حديث أبي زيد، فأخرجه:

الإمام أحمد(١٤٦)، قال: حدثنا عفان: حدثنا وهيب: حدثنا عمرو بن يحيى، عن **أبي زيد**، عن معقل بن أبي معقل، أنه قال: يَا رَسُولَ الله، إِنَّ أُمَّ مَعْقِلٍ فَاتَهَا الْحَجُّ مَعَكَ، قَالَ: فَخَرَجَتْ حِينَ فَاتَهَا الْحَجُّ مَعَكَ، قَالَ:«فَلْتَعْتَمِرْ فِي رَمَضَانَ، فَإِنَّ عُمْرَةً فِي رَمَضَانَ كَحَجَّةٍ» الحديث.

وإسناد هذا الحديث ضعيفٌ؛ **أبو زيد** هذا مجهول لا يعرف(١٤٧)، ومتنه في المخالفة كما ترى!

وأما حديث أبي معقل، فرواه عنه اثنان: أبو بكر بن عبد الرحمن، والأسود بن يزيد.

فأما رواية أبي بكر بن عبد الرحمن، فأخرجها:

النسائيّ(١٤٨)، قال: أخبرنا محمد بن يحيى بن محمد بن كثير الحرانِيّ، قال: حدثنا عمر بن حفص بن غياث، عن أبيه: أنه جاء إِلَى رسول الله ﷺ فقال: إنَّ أَمَّ مَعْقِلٍ جعلت عليها حَجَّةً معك، فلم يتيسَّر لَها ذلك؛ فما يُجزِئُ عَنْهَا؟ قال:«عُمْرَةٌ فِي رَمَضَانَ» قال: فإنَّ عندي جَملاً جعلته فِي سبيل الله حبيسًا، فأعطيها إيَّاه فتركبه؟ قال:«نَعَمْ».

وابن أبي عاصم(١٤٩)، قال: حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير: حدثنا أبي: حدثنا الأعمش به.

كلاهما (حفص بن غياث، وعبد الله بن نمير) عن الأعمش، عن عمارة وجامع بن

(١٤٦) مسند الإمام أحمد (٢٩/ ٣٨٤) برقم (١٧٨٤١).

(١٤٧) التكميل في الجرح والتعديل (٣/ ١٩٩)، وتقريب التهذيب (ت٨١٠٩).

(١٤٨) السنن الكبرى (٤/ ٢٣٨) برقم (٤٢١٤).

(١٤٩) الآحاد والمثاني (٦/ ٤٦) برقم (٣٢٤٢).

ISSN-L: 2617-3158　P-ISSN: 2710-107X　E-ISSN: 2710-0324

شداد، عن أبي بكر به[١٥٠]، فذكره.

وإسناد هذا الحديث ظاهره الصحة؛ ولكنَّه وجهٌ من أوجه الاضطراب فيه، وقد قدمنا لك تقرير كون هذا الإجزاء المذكور في الحديث المراد به البدلية لا الفضيلة، وإذا عرفت وقوع إجماع العلماء على أن العمرة لا تكون بدلاً عن حجِّ الفريضة ولا النَّذر[١٥١]؛ تيقَّنت أن هذا الحديث لا يصحُّ بهذا اللفظ، ثُمَّ هو مخالفٌ للرواية المشهورة المتفق عليها من حديث ابن عباس، والتي لَم تنصَّ على شيءٍ من ذلك، والله أعلم.

وأما رواية الأسود بن يزيد، فأخرجها:

ابن ماجه[١٥٢] مختصرًا، عن إبراهيم بن عثمان: «عُمْرَةٌ فِي رَمَضَانَ، تَعْدِلُ حَجَّةً».

وإسناده ضعيفٌ جدًا؛ إبراهيم هذا متروك الحديث [١٥٣]، وفيه: عنعنة أبي إسحاق؛ فإنه مدلِّسٌ كما تقدم، وقد تغيَّر كذلك.

والإمام أحمد[١٥٤] بلفظه، عن إسرائيل بن يونس، وقال في روايته: عن أَبِي معقل، عن أمِّ معقل.

وإسناده ضعيف أيضًا من أجل أبي إسحاق.

كلاهما (إبراهيم، وإسرائيل) عن أبي إسحاق، عن الأسود به، فذكره.

---

(١٥٠) قال الدارقطني: وروى هذا الحديث أبو بكر بن عبد الرحمن، عن أمِّ معقل، حدث به عنه الزهري، وعمارة بن عمير وجامع بن شداد؛ فأما الزهري، فرواه عن أبي بكر، عن امرأة، يقال لَهَا: أم معقل، وكذلك قال عمارة بن عمير وجامع بن شداد. علل الدارقطني (١٣/ ٢٨١). قلت: وهذا وجهٌ آخر مختلف، مع أنه من رواية عمارة وجامع كليهما!

(١٥١) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٤/ ٤٣٨)، وفتح الباري (٣/ ٦٠٤).

(١٥٢) سنن ابن ماجه (٢/ ٩٩٦) برقم (٢٩٩٣).

(١٥٣) الكامل في الضعفاء (١/ ٣٨٩)، وميزان الاعتدال (١/ ٤٧)، تقريب التهذيب (ت٢١٥).

(١٥٤) مسند الإمام أحمد (٤٥/ ٢٦٣) برقم (٢٧٢٩١).

ISSN-L: 2617-3158 P-ISSN: 2710-107X E-ISSN: 2710-0324

الحكم على الحديث:

الحديث مضطرب المتن والإسناد، ولَم يصحَّ فيه طريقٌ(١٥٥)، وكلُّ من جمع طرق هذا الحديث ودقَّق النظر فيها وتفحصَّها؛ عرف صحة ما أقول، وإنّما أُتِي كثير من العلماء والنقاد الذين صحَّحُوه من: عدم استجماع طرقه وتبيُّن ألفاظه عند الحكم عليه؛ ولذلك لَمَّا استبيَن العظيم آبادي -رحمه الله- ذلك قال: ولا شكَّ أنَّ رواة هذا الحديث لَم يتقنوا ألفاظ الحديث ولَم يحفظوها، بل اختلطوا وغيَّروا الألفاظ، واضطربوا في الإسناد(١٥٦)، وقال في موضعٍ آخر: لِحديث أمِّ معقل طرقٌ وأسانيد، ولا يَخلو من الاضطراب في المتن والإسناد، والحديث الصَّحيح في هذا الباب: ما أخرجه الشيخان عن ابن عباس(١٥٧).

المطلب الثاني: رواية أبي طَلِيق

عن **المختار بن فلفل**، عن طلق بن حبيب البصريّ، عن أبي طَلِيق حدَّثهم: أن امرأته أم طليق أتته فقالت له: حضر الحج يا أبا طليق - وكان له جمل وناقة يَحُجُّ على الناقة ويغزو على الجمل - فسألته أَنْ يعطيها الجمل تَحجَّ عليه قال: أَلَمْ تَعْلَمي أَنِّي حبسته في سبيل الله؟ قالت: إِنَّ الْحَجَّ من سبيل الله فأعطنيه يرحمك الله، قال: ما أريد أن أعطيَكِ، قالت: فأعطِنِي ناقتك وحُجَّ أنت على الجمل، قال: لا أُوثِرُكِ بِها على نفسي، قالت: فأعطِنِي من نفقتك، قال: ما عندي فضلٌ عنِّي وعن عيالي ما أخرج به وما أنزل لكم، قالت: إنك لو أعطيتنِي أَخْلَفَكَها اللهُ، قال: فلَمَّا أَبَيْتُ عليها قالت: فإذا أتيت رسول الله ﷺ فأقرئه منِّي السَّلام وأخبره بالذي قلت لك، قال: فأتيت رسول الله ﷺ فَأَقْرَأْتُه منها السَّلام وأخبرته بالذي قالت أم طليق؛ قال: «صَدَقَتْ أُمُّ طَلِيقٍ، لَوْ أَعْطَيْتَهَا الْجَمَلَ كَانَ فِي سَبِيلِ اللهِ، وَلَوْ أَعْطَيْتَهَا نَاقَتَكَ كَانَتْ وَكُنْتَ فِي سَبِيلِ اللهِ، وَلَوْ أَعْطَيْتَهَا مِنْ نَفَقَتِكَ أَخْلَفَكَهَا اللهُ». قَالَ:

(١٥٥) قلت: وهذا مِمَّا يجعل هذه المتون والأسانيد لا يمكن أن يعتبر بأحدها للآخر؛ لأنَّها جميعًا مطَّرحة، ولا يمكن أن يكون حديث ابن عباس أو جابر أو وهب بن خنبش ﷺ شاهدًا لحديث أم معقل؛ لاختلاف الألفاظ وتباينها، والله أعلم.

(١٥٦) عون المعبود (٥/ ٣٢١).

(١٥٧) عون المعبود (٥/ ٣٢٣).

وَإِنَّهَا تَسْأَلُكَ يَا رَسُولَ اللهِ مَا يَعْدِلُ الْحَجَّ؟ قَالَ: «عُمْرَةٌ فِي رَمَضَانَ». أخرجه الدولابِيّ "في الكنى والأسماء"(١٥٨).

الحكم على الإسناد:

قال الحافظ ابن حجر: سنده جيِّد(١٥٩).

قلت: الذي تطمئن إليه النفس أن هذا الحديث وجهٌ من أوجه الاضطراب في حديث أم معقل المتقدم(١٦٠)؛ وفيه: المختار بن فلفل، وهو وإن كان قد وثقه جماعةٌ من النقاد، إلا أنه تكلَّم فيه بعضهم(١٦١) – ولعلَّ هذا الحديث يؤيد ما ذهب إليه القادحون–، ومثله لا يحتمل منه مثل هذا التفرَّد، على أنه قد خرمه بالمخالفة !

تخريج الحديث:

هذا الحديث أخرجه:

الطبرانِيّ(١٦٢) بنحوه، وابن عبد البَر(١٦٣) بنحوه، عن **المختار بن فلفل** به، فذكره.

قال المنذري: إسناده جيِّد(١٦٤)، وقال البوصيريّ: إسناد هذا الحديث رجاله ثقات(١٦٥).

---

(١٥٨) الكنى والأسماء للدولابي (١/ ١٢٠) برقم (٢٤٩).

(١٥٩) الإصابة (٧/ ١٩٥).

(١٦٠) ويؤيد هذا ما ذهب إليه الحافظ ابن عبد البَرّ في كون أم معقل وأم طليق شيءٌ واحد، وتبعه على ذلك المنذريّ؛ وتعقَّب الحافظ ابن حجر ابن عبد البَرِّ بقوله: وزعم ابن عبد البَرّ: أنَّ أم معقل هي أم طليق لَهَا كنيتان، وفيه نظر؛ لأنَّ أبا معقل مات في عهد النبِيّ ﷺ، وأبا طليقٍ عاش حتَّى سَمع منه طلق بن حبيب، وهو من صغار التابعين؛ فدلَّ على تغاير المرأتين، ويدل عليه تغاير السياقين أيضًا. انظر: الاستيعاب (٤/ ١٩٦٢)، والترغيب والترهيب (٢/ ١١٥)، وفتح الباري (٣/ ٦٠٤).

قلت: الرواية التي نصَّت على وفاة أبي معقل، هي رواية أبي داود من طريق ابن سلاَّم، لكن قد تقدم لك (ص: ٢٢) أنَّ في إسنادها عنعنة ابن إسحاق، وفيه أيضًا رجلٌ مجهول، وتقرَّر لك أنَّ جميع طرق حديث أم مقعل لا تصحّ؛ فترجَّح قول ابن عبد البَرّ على قول الحافظ، وعاد حديث أبي طليق إلى حديث أم معقل، والله سبحانه وتعالى أعلم.

(١٦١) الثقات لابن حبان (٥/ ٤٢٩)، وميزان الاعتدال (٤/ ٨٠)، وتهذيب التهذيب (١٠/ ٦٨).

(١٦٢) المعجم الكبير (٢٢/ ٣٢٤) برقم (٨١٦).

(١٦٣) الاستيعاب (٤/ ١٦٩٩).

(١٦٤) الترغيب والترهيب (٢/ ١١٥).

(١٦٥) إتحاف الخيرة المهرة (٣/ ١٦٩).

قلت: يقال في قوليهما ما قيل آنفًا، في قول الحافظ ابن حجر.

الحكم على الحديث:

الحديث إسناده لا يصحّ، وهو أحد الأوجه المضطربة في حديث أم معقل السابق(١٦٦)، والله أعلم.

المطلب الثالث: رواية عليّ بن أبي طالب

عن حرب بن سريج، عن محمد بن علي، عن محمد ابن الحنفية، عن علي ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «عُمْرَةٌ فِي رَمَضَانَ تَعْدِلُ حَجَّةً». أخرجه البزار(١٦٧).

وقال: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن علي، عن النبي ﷺ، إلا من هذا الوجه، بهذا الإسناد.

الحكم على الإسناد:

قال الهيثميّ: فيه: حرب بن علي(١٦٨)، ولَم أجد من ترجمه، وبقية رجاله ثقاتٌ(١٦٩).

وحرب بن سريج مختلفٌ فيه، وثقه ابن معين والإمام أحمد والطيالسي والدارقطنِيّ(١٧٠) - على اختلاف مراتب توثيقهم-.

وأما الجارحون: فقال أبو حاتم: ليس بقوي؛ ينكر عن الثقات(١٧١)، وقال ابن عديّ:

---

(١٦٦) إذا عرفت هذا؛ تبيَّن لك أن قول الحافظ ابن الملقِّن -رحمه الله- (في البدر المنير ٦/ ٧٦) بأن هذا الحديث ثبت من مسند: أم سنان، وأم سليم، وأم طليق، وأم معقل، وأم الهيثم - هي أم معقل، كما قال الحافظ (في الإصابة ٧/ ٣١٢)-؛ تبيَّن لك: أنَّ ذلك مَحَلُّ نظر واستدراك، والله أعلم.

(١٦٧) مسند البزار (٢/ ٢٣٨) برقم (٦٣٦).

(١٦٨) الحديث رواه البزّار في "مسنده"، وليس فيه ذكر لحرب بن علي، بل هو من رواية حرب بن سريج، عن محمَّد بن علي بن حسين، ثُمَّ روى البزّار ثلاثة أحاديث أخر بنفس هذا السند، كلها من رواية حرب بن سريج، وليس لحرب بن علي فيه ذِكْرٌ، ولعلَّ الاسم تحرَّف على الإمام الهيثميّ -رحمه الله-. انظر: مسند البزار (٢/٢٣٨) برقم (٦٣٥)، و(٢/ ٢٣٩) برقم (٦٣٧) و(٦٣٨)، والفرائد على مجمع الزوائد (ص٧٢).

(١٦٩) مجمع الزوائد (٣/ ٢٨٠).

(١٧٠) الجرح والتعديل (٣/ ٢٥٠)، وتهذيب التهذيب (٢/ ٢٢٤).

(١٧١) الجرح والتعديل (٣/ ٢٥٠).

ISSN-L: 2617-3158　P-ISSN: 2710-107X　E-ISSN: 2710-0324

ليس بكثير الحديث، وكأن حديثه غرائب وإفرادات، وأرجو أنه لا بأس به[172]، وقال البخاريّ: فيه نظر[173]، وقال ابن حبان: يخطئ كثيرًا حتَّى خرج عن حدِّ الاحتجاج به إذا انفرد ! [174]

قلت: والذي يظهر أنَّ قول الجارحين هو المقدَّم؛ فإنَّ قلَّة الحديث مع وقوع الجرح، دليلٌ على أنَّ الرجل ليس بضابط.

وفيما يخصُّ هذا الحديث: فإنه قد انفرد به، مما يقوي في النفس عدم قبوله، كما أشار إليه ابن حبان، والله أعلم.

تخريج الحديث:

هذا الحديث أخرجه:

ابن عديّ[175] بنحوه، قال: حدثنا علي بن العباس المقانعي: حدثنا ابن حكيم: حدثنا أبو قتيبة: حدثنا **حرب بن سريج** به، وقال في روايته:"كَحَجَّةٍ مَعِي".

وقال ابن عديّ: وهذا الحديث بإسناده عن محمد بن علي يرويه **حرب بن سريج !؟**

قلت: يشير إلى تفرَّد حرب بهذا الإسناد، كما قال البزار، وقد عرفت حال حرب، وأنه ممن لا يقبل منهم التفرُّد بمثل هذا، والله أعلم.

الحكم على الحديث:

الحديث من هذا الطريق، إسناده ضعيف، وهو عن عليٍّ منكرٌ، والله أعلم.

---

(١٧٢) الكامل الضعفاء (٣/ ٣٣٥).

(١٧٣) التاريخ الكبير (٣/ ٦٣).

(١٧٤) ميزان الاعتدال (١/ ٤٦٩).

(١٧٥) الكامل في الضعفاء (٣/ ٣٣٦).

المطلب الرابع: رواية أنس بن مالك

عن سعيد بن أبي مريم، عن إبراهيم بن سويد، عن **هلال بن يسار**، عن أنس ابن مالك ﷺ أنه سمع رسول الله ﷺ:«عُمْرَةٌ فِي رَمَضَانَ كَحَجَّةٍ مَعِي». أخرجه الطبرانِيّ[١٧٦].

الحكم على الإسناد:

قال الهيثميّ: فيه هلال مولى أنس، وهو ضعيف[١٧٧].

قلت: بل هلال متروك الحديث[١٧٨]، قال أبو حاتم والنسائي: منكر الحديث[١٧٩]، زاد النسائي: ليس بثقة[١٨٠]، وقال ابن حبان: كان ممن يروي عن أنس بن مالك أشياء موضوعة[١٨١]؛ فالإسناد ضعيفٌ جدًا.

تخريج الحديث:

هذا الحديث أخرجه:

ابن عبد البَرّ[١٨٢] بلفظه، قال: حدثنا محمد بن خليفة، قال: حدثنا محمد بن نافع، قال: حدثنا إسحاق بن أحمد، قال: حدثنا أحمد بن صالح، قال: حدثنا سعيد بن أبي مريم به، ولَم يذكر في روايته:"مَعِي".

وقال الحافظ ابن حجر: إسناده ضعيف[١٨٣].

قلت: بل ضعيفٌ جدًا؛ لِما عرفت من حال هلال بن يسار.

---

(١٧٦) المعجم الكبير (١/ ٢٥١) برقم (٧٢٢).

(١٧٧) مجمع الزوائد (٣/ ٢٨٠).

(١٧٨) تقريب التهذيب (ت٧٣٣٦).

(١٧٩) الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص١٠٤)، والجرح والتعديل (٩/ ٧٤).

(١٨٠) التكميل في الجرح والتعديل (٢/ ٢٥).

(١٨١) المجروحين لابن حبان (٣/ ٨٧).

(١٨٢) التمهيد (٢٢/ ٦٠).

(١٨٣) التلخيص الحبير (٢/ ٤٩٧).

ISSN-L: 2617-3158 P-ISSN: 2710-107X E-ISSN: 2710-0324

الحكم على الحديث:

قال العقيليّ: هذا الحديث لا يثبت من هذا الوجه[١٨٤].

وذكر ابن عدي لِهلال أحاديث -وهذا منها- ثُمَّ عقَّبها بقوله: وهذه عامَّة أحاديثه، وهي غير محفوظة بهذه الأسانيد[١٨٥].

المطلب الخامس: رواية أبي الأزوَّر الأحمريّ

عن عبد الله بن أبي مسرَّة، عن إبراهيم بن عمرو، عن **إسماعيل بن إبراهيم ابن أبي حبيبة**[١٨٦]، عن **عبد الله بن أبي سفيان**، عن أبيه، عن الأحمريّ[١٨٧]، قال: كنت وعدت امرأتي بعمرة، ثم بدا لي فغزوت؛ فوجدت من ذلك وجدًا شديدًا؛ فشكوت ذلك إلى النبِيِّ ﷺ فقال:«مُرْهَا فَلْتَعْتَمِرْ فِي رَمَضَانَ، فَإِنَّهَا تَعْدِلُ حِجَّةً». أخرجه البغويّ[١٨٨].

الحكم على الإسناد:

إسناد هذا الحديث ضعيف؛ ابن أبي حبيبة قال عنه البخاري: مُنكر الحديث[١٨٩]، وقال العقيليّ: له غير حديث لا يتابع على شيءٍ منها[١٩٠].

تخريج الحديث:

هذا الحديث أخرجه:

أبو نعيم[١٩١] بمثله، قال: أخبرنا أحمد بن محمد بن يوسف البيع: حدثنا المنيعي: حدثنا عبد الله بن أبي مسرة به، فذكره.

---

(١٨٤) الضعفاء الكبير (٤/ ٣٤٥).

(١٨٥) الكامل في الضعفاء (٨/ ٤٢٢).

(١٨٦) هكذا هو في إسناد البغوي وأبي نعيم: "إسماعيل بن إبراهيم بن أبي حبيبة"، والذي وجدته في ترجمته عن الأئمة:"إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة". الكامل في الضعفاء (١/ ٣٧٩).

(١٨٧) سَمَّاه الحافظ ابن حجر: أبا الأزوَّر، وقال أبو نعيم: يقال: إنه أدرك النبِيَّ ﷺ، وقال البغوي: لا أدري من الأحمريّ. معجم الصحابة (١/ ٢١٠)، ومعرفة الصحابة (١/ ٣٣٠)، والإصابة (٧/ ٩).

(١٨٨) معجم الصحابة (١/ ٢١٠) برقم (١٤١).

(١٨٩) الضعفاء الصغير للبخاري (ص٢١).

(١٩٠) الضعفاء الكبير للعقيلي (١/ ٤٣).

(١٩١) معرفة الصحابة (١/ ٣٣٠) برقم (١٠٣٩).

إسناده ضعيف؛ علته ابن أبي حبيبة، كما تقدم.

الحكم على الحديث:

الحديث إسناده لا يصحّ، ومتنه منكرٌ.

المطلب السادس: رواية ابن مسعود

قال أبو الحسين بن المظفر: أخبرنا حاجب، قال: حدثنا **أحمد بن محمد بن عمر بن يونس**، قال: حدثنا **محمد بن جابر**، عن أبي إسحاق، عن الأسود، عن ابن مسعود رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**عُمْرَةٌ فِي رَمَضَانَ تَعْدِلُ حَجَّةً**». أخرجه ابن المظفر(١٩٢).

الحكم على الإسناد:

إسناد هذا الحديث ضعيفٌ جدًا؛ أحمد بن محمد كذَّبه أبو حاتم(١٩٣)، وقال ابن عديّ: حدَّث بأحاديث مناكير عن الثقات، وحدَّث بنسخ عن الثقات بعجائب(١٩٤).

ومحمد بن جابر ذهبت كتبه؛ فساء حفظه وخلط كثيرًا، وعمي فصار يُلقَّن(١٩٥).

تخريج الحديث:

الحديث بهذا الإسناد لَم أجده عند غير أبي المظفر.

الحكم على الحديث:

الحديث من هذا الطريق، إسناده ضعيفٌ جدًا، لا يثبت.

---

(١٩٢) حديث أبي الحسين بن المظفر (ص٧٢/ ح٧١).

(١٩٣) الجرح والتعديل (٢/ ٧١).

(١٩٤) الكامل في الضعفاء (١/ ٢٩٣).

(١٩٥) تقريب التهذيب (ت٥٧٧٧)، والكواكب النيرات (ص٤٩٤).

المطلب السابع: رواية أبي عطية

عن **عمرو بن أبي المقدام**، عن أبي إسحاق، عن الأسود، عن أبي عطية ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: «**عُمْرَةٌ فِي رَمَضَانَ تَعْدِلُ حَجَّةً**». أخرجه ابن السَّكن(196).

الحكم على الإسناد:

قال الإمام الدارقطني: وَهِمَ فيه عمرو بن ثابت -ابن أبي المقدام-، إنَّما هو عن أم معقل(197).

قلت: وعمرو بن أبي المقدام متروك الحديث(198)؛ قال ابن معين: ليس بشيء (199)، وقال مرةً: ليس بثقةٍ ولا مأمون(200)، وقال النسائي: متروك الحديث(201)، وقال ابن حبان: يروي الموضوعات(202)؛ فالإسناد ضعيفٌ جدًا، منكرٌ، لا يثبت عن أبي عطية ﷺ.

تخريج الحديث:

الحديث بهذا الإسناد لَم أجده عند غير ابن السَّكن.

الحكم على الحديث:

الحديث من هذا الطريق، إسناده لا يثبت.

---

(196) أخرجه ابن السَّكن في الصحابة، نقلاً عن الإصابة لابن حجر (7/ 232).
(197) علل الدارقطني (13/ 282).
(198) الكامل في الضعفاء (6/ 212)، وميزان الاعتدال (3/ 249).
(199) ميزان الاعتدال (3/ 249).
(200) الجرح والتعديل (6/ 223).
(201) الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص80).
(202) المجروحين لابن حبان (2/ 76).

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين ... أما بعد

فهذه أهم النتائج التي توصلت إليها:

- إن هذا الحديث لَم تصحَّ فيه قصةٌ مِمَّا ورد، إلا قصة أم سنان الأنصارية -رضي الله عنها-، وكلُّ ما سوى ذلك ضعيفٌ، أو مضطرب، أو منكر.
- ليس كلُّ مخالفةٍ من الراوي تعدُّ علة يضعَّف بها حديثه؛ فهناك ما هو مقبول من المخالفات بدلالةِ القرينة على ذلك(٢٠٣).
- لعلَّ من الدواعي التي دعت البعض لتصحيح رواية عامر الأحول؛ كونه ممن أخرج لهم مسلم(٢٠٤)، وهنا يجدر التنبيه على أنه ليس كلُّ من أُخرج حديثه في الصحيحين - مِمَّن دون الثقات- يكون حديثه مقبولاً مطلقًا، وهناك جملةٌ مِمَّن تكلم فيهم وأحاديثهم مُخرَّجةٌ في الصحيحين، وأكتفي هنا بمثالٍ واحد، وهو فليح بن سليمان(٢٠٥)؛ ولو سلكنا هذا المسلك - تصحيح أحاديث من هم في هذه الطبقة- لوقعنا في إشكالٍ كبير، وخطر جسيم!!
- خطأ الراوي ومخالفته لأقرانه - مع عدم قوة حفظه -، مما يستدلُّ به على وقوعه في الخطأ، وهو قرينةٌ قوية، وهذا تمامًا ما وقع لعامر الأحول الذي تفرد عن أصحاب عطاء - وهو منهم-؛ فروى الحديث من طريق بكر المزنِيّ.

---

(٢٠٣) ينظر في ذلك: ما كتبناه موسومًا بـ"**إعلال الأسانيد بالتفرد، المعجم الأوسط للطبرانِيّ أنموذجًا**"، والذي نشرته مجلة مسالك للدراسات الشرعية واللغوية والإنسانية.

(٢٠٤) تهذيب التهذيب (٥/ ٧٧).

(٢٠٥) فليحٌ هذا جرَّحوه، وقال في التقريب: صدوق كثير الخطأ، ومع ذلك خرَّج له البخاري أحاديث في أبوابٍ ليس فيها إلا حديثه، ولَم يكرر ذلك الحديث في الصحيح؛ ولذا قال عنه ابن عديّ -رحمه الله-: وقد اعتمده البخاريُّ في صحيحه، وروى عنه الكثير. انظر: صحيح البخاري (١/ ٤٣) برقم (١٥٨)، و (١/ ٨١) برقم (٣٦١)، و (٢/ ٢٣) برقم (٩٨٦)، و (٢/ ٧٩) برقم (١٢٨٥)، و (٢/ ٩١) برقم (١٣٤٢)، والكامل لابن عديّ (٧/ ١٤٤)، وتهذيب التهذيب (٨/ ٣٠٣)، وتقريب التهذيب (ت٥٤٤٣).

ISSN-L: 2617-3158	P-ISSN: 2710-107X	E-ISSN: 2710-0324

▪ ورد هذا الحديث من مسند (١٤) صحابيًا، ولَم يصحَّ منها سوى ثلاثة: مسند ابن عباس، وجابر، ووهب بن خنبش ﷺ، والباقي إما ضعيفٌ، أو مضطربٌ، أو منكرٌ، أو ضعيفٌ جدًا.

▪ حديث أم معقل لو صحَّ؛ لكان حجةً ونصًا في بابه - جواز صرف الزكاة في الحج؛ باعتباره من سبيل الله-.

▪ تجلَّت في هذا البحث: ميزة وفائدة جمع الطرق، التي من خلالها يتبيَّن خطأ الراوي من صوابه، وهو كما قال الإمام الصيرفِيّ الناقد علي بن المديني -رحمه الله-: الباب إذا لَم تجمع طرقه؛ لَم يتبين خطؤه(٢٠٦).

▪ يلتحق بذلك: أهَمية التدقيق في ألفاظ الرواة، وتَبَيُّن المتفق منها والمفترق؛ حتَّى لا تعدَّ الروايات المختلفة شيئًا واحدًا، وفي حقيقة الأمر أن ليس كذلك.

▪ تَجلى في هذا البحث أيضًا: دقة الإمامين والشيخين الجليلين: البخاري ومسلم في انتقاء الأحاديث، والبعد عن كلِّ غريب وضعيف؛ فرواية ابن عباس التي اتفقا عليها هي أحسن شيءٍ في هذا الباب؛ فرحمهما الله رحمةً واسعة، وأدرجنا في سلك الجهابذة المحدثين.

▪ ذكر هذا الحديث في الأحاديث المتواترة وهو في الحقيقة غير كذلك؛ مما يجعل الطالب والمتعلِّم يتريَّث ويتفحَّص فيما ذكر في هذه المصنفات(٢٠٧).

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على خير خلقه، وآله وصحبه وسلم.

---

(٢٠٦) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٢١٢). وقال الخطيب البغدادي: والسبيل إلى معرفة علة الحديث: أَنْ يُجمع بين طرقه، وينظر في اختلاف رواته، ويعتبر بمكانِهم من الحفظ، ومنزلتهم في الإتقان والضبط. المصدر السابق (٢/ ٢٩٥).

(٢٠٧) ثُمَّ وجدت العلامة أبا الحسن السندي قد انتقد السيوطيّ، بقوله: وقد تساهل السيوطي في الحكم بالتواتر؛ فحكم على عدةٍ من الأحاديث بذلك، وأوردها في كتاب سَمَّاه "الأزهار المتناثرة في الأحاديث المتواترة". نظم المتناثر (ص٨)؛ فالحمد لله على توفيقه.

فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم

١. **إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة**، البوصيريّ ٨٤٠هـ. المحقق: دار المشكاة للبحث العلمي. ط. دار الوطن للنشر.

٢. **الآحاد والمثاني**، أبو بكر بن أبي عاصم الشيباني، تحقيق: باسم فيصل الجوابرة. ط. دار الراية.

٣. **أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه**، أبو عبد الله الفاكهيّ ٢٧٥هـ. تحقيق: عبد الملك عبد الله دهيش. ط. دار خضر.

٤. **إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري**، أبو العباس القسطلاني ٩٢٣هـ. ط. المطبعة الكبرى الأميرية.

٥. **إرشاد القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني**، أبو الطيب المنصوريّ، دار الكيَّان.

٦. **الإرشاد في معرفة علماء الحديث**، أبو يعلى الخليلي ٤٤٦هـ. تحقيق: محمد سعيد عمر إدريس. ط. مكتبة الرشد.

٧. **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل**، ناصر الدين الألباني ١٤٢٠هـ. ط. المكتب الإسلامي.

٨. **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**، أبو عمر بن عبد البَر ٤٦٣هـ. تحقيق: علي البجاوي. ط. دار الجيل.

٩. **الإصابة في تمييز الصحابة**، الحافظ ابن حجر ٨٥٢هـ. تحقيق: علي محمد البجاوي. ط. دار الجيل.

١٠. **إكمال المعلم بفوائد مسلم**، القاضي عياض ٥٤٤هـ. المحقق: يحيى إسْماعِيل. ط. دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع.

١١. **البدر المنير في تخريج أحاديث وآثار الشرح الكبير**، ابن الملقن ٨٠٤ هـ. تحقيق: مصطفى أبو الغيط، وآخران. ط. دار الهجرة.

١٢. **التاريخ الكبير**، الإمام البخاري ٢٥٦هـ. ط. دائرة المعارف العثمانية.

١٣. **تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف**، جمال الدين المزِّي ٧٤٢هـ. تحقيق: عبد الصمد شرف الدين. ط. المكتب الإسلامي- الدار القيّمة.

١٤. **التذييل على كتب الجرح والتعديل**، طارق بن محمد آل بن ناجي ١٤٣٢هـ . ط. مكتبة المثنى الإسلامية.

١٥. **الترغيب والترهيب من الحديث الشريف**، المنذريّ ٦٥٦ هـ. تحقيق: إبراهيم شمس الدين. ط. دار الكتب العلمية.

١٦. **تفسير ابن جزيّ "التسهيل لعلوم التنزيل"**، أبو القاسم ابن جزي ٧٤١هـ. تحقيق: عبد الله الخالدي. ط. شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم.

١٧. **التفسير الحديث**، دروزة محمد عزت. ط. دار إحياء الكتب العربية.

١٨. **تفسير الزجاج "معاني القرآن وإعرابه"**، أبو إسحاق الزجاج ٣١١هـ . ط. عالم الكتب .

١٩. **تفسير السعديّ "تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان"**، السعدي ١٣٧٦هـ. تحقيق: عبد الرحمن اللويحق. ط. مؤسسة الرسالة.

٢٠. **تفسير الطبري "جامع البيان في تأويل القرآن"**، أبو جعفر الطبري ٣١٠هـ . تحقيق: أحمد محمد شاكر. ط. مؤسسة الرسالة.

٢١. **تفسير الفرَّاء "معاني القرآن"**، أبو زكريا الفرَّاء ٢٠٧هـ . المحقق: أحمد يوسف النجاتي وآخران. ط. دار المصرية .

٢٢. **تفسير القرطبي "الجامع لأحكام القرآن"**، القرطبي ٦٧١هـ. تحقيق: أحمد البردون- إبراهيم أطفيش. ط. دار الكتب المصرية.

٢٣. **تفسير الماورديّ "النكت والعيون"**، الماوردي ٤٥٠هـ. المحقق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم. ط. دار الكتب العلمية.

٢٤. **تقريب التهذيب**، الحافظ ابن حجر. تحقيق: محمد عوامة. ط. دار الرشيد.

٢٥. **التكميل في الجرح والتعديل**، ابن كثير ٧٧٤هـ. تحقيق: شادي آل نعمان. ط. مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية.

٢٦. **التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير**، الحافظ ابن حجر. ط. دار الكتب العلمية.

٢٧. **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، ابن عبد البر. تحقيق: مصطفى العلوي. ط. وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية.

٢٨. **تهذيب التهذيب**، الحافظ ابن حجر. ط. مطبعة دائرة المعارف النظامية.

٢٩. **الثقات**، ابن حبان البستي ٣٥٤هـ. تحقيق: السيد شرف الدين أحمد. ط. مطبعة دائرة المعارف العثمانية.

٣٠. **الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة**، ابن قُطْلُوْبَغَا ٨٧٩هـ. تحقيق: شادي آل نعمان. ط. مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية.

٣١. **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، الخطيب البغدادي ٤٦٣هـ. تحقيق: محمود الطحان. ط. مكتبة المعارف.

٣٢. **الجرح والتعديل**، ابن أبي حاتم ٣٢٧هـ. ط. مجلس دائرة المعارف العثمانية- دار إحياء التراث العربي.

٣٣. **جزء ما رواه أبو الزبير عن غير جابر ﷺ**، أبو الشيخ الأصبهانِيّ ٣٦٩هـ. المحقق: بدر بن عبد الله البدر. ط. مكتبة الرشيد.

٣٤. **حجة الوداع**، ابن حزم الظاهريّ ٤٥٦هـ . المحقق: أبو صهيب الكرميّ. ط. بيت الأفكار الدولية للنشر والتوزيع.

٣٥. **زاد المعاد في هدي خير العباد**، ابن قيم الجوزية ٧٥١هـ. ط. مؤسسة الرسالة-مكتبة المنار الإسلامية .

٣٦. **سنن ابن ماجه**، محمد بن يزيد القزويني ٢٧٣هـ. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. ط. دار إحياء الكتب العربية.

٣٧. **سنن أبي داود**، سليمان بن الأشعث السجستاني ٢٧٥هـ. المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد. ط. المكتبة العصرية.

٣٨. **سنن البيهقي الكبرى**، أحمد بن الحسين ٤٥٨هـ. تحقيق: عبد القادر عطا. ط. مكتبة دار الباز.

٣٩. **سنن الترمذي**، محمد بن عيسى ٢٧٩هـ. تحقيق : أحمد محمد شاكر، وآخرون. ط. دار إحياء التراث العربي.

٤٠. **سنن النسائي "المجتبى"** ، الإمام النسائي ٣٠٣هـ. تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. ط. مكتب المطبوعات الإسلامية.

٤١. **سنن النسائي "الكبرى"** النسائي. تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي. ط. مؤسسة الرسالة.

٤٢. **سؤالات الحاكم للدارقطني**، الإمام الدارقطني ٣٨٥هـ. تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر. ط. مكتبة المعارف.

٤٣. **سير أعلام النبلاء**. الحافظ الذهبي. تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وآخرون. ط. مؤسسة الرسالة.

٤٤. **شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك**، الزرقاني ١١٢٢هـ. ط. دار الكتب العلمية.

٤٥. **شرح صحيح البخاري**، ابن بطال القرطبي ٤٤٩هـ. تحقيق: ياسر بن إبراهيم. ط. مكتبة الرشد.

٤٦. **شرح علل الترمذي**، زين الدين ابن رجب الحنبلي ٧٩٥هـ. المحقق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد. ط. مكتبة المنار.

٤٧. **صحيح ابن حبان**، ابن حبان ٣٥٤هـ. ط. مؤسسة الرسالة.

٤٨. **صحيح أبي داود**، الألباني. ط. مؤسسة غراس.

٤٩. **صحيح البخاريّ**، الإمام البخاري. المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر. ط. دار طوق النجاة.

٥٠. **صحيح الترغيب والترهيب**، الألبانِيّ. ط. مكتَبَة المَعارف لِلنَشْرِ والتوزيْع.

٥١. **صحيح مسلم**، مسلم بن الحجاج ٢٦١هـ. المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي. ط. دار إحياء التراث العربي.

٥٢. **الضعفاء الصغير**، الإمام البخاري. المحقق: أحمد بن أبي العينين. ط. مكتبة ابن عباس.

٥٣. **الضعفاء الكبير**، أبو جعفر العقيلي ٣٢٢هـ. المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي. ط. دار المكتبة العلمية.

٥٤. **الضعفاء والمتروكون**، أبو عبد الرحمن النسائي ٣٠٣هـ. المحقق: محمود إبراهيم زايد. ط. دار الوعي.

٥٥. **الطبقات الكبرى**، ابن سعد ٢٣٠هـ. تحقيق: محمد عبد القادر عطا. ط. دار الكتب العلمية.

٥٦. **طبقات المدلسين المسمى**، الحافظ ابن حجر. تحقيق: عاصم بن عبد الله القريوني. ط. مكتبة المنار.

٥٧. **علل الدارقطني**، الإمام الدارقطني ٣٨٥هـ. تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله. ط. دار طيبة الرياض.

٥٨. **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، بدر الدين العيني ٨٥٥هـ. ط. دار إحياء التراث العربي.

٥٩. **عون المعبود شرح سنن أبي داود**، شمس الحق العظيم آبادي بعد ١٣١٠هـ. ط. دار الكتب العلمية.

٦٠. **غوامض الأسماء المبهمة الواقعة في متون الأحاديث المسندة**، أبو القاسم بن بشكوال ٥٧٨هـ. المحقق: عز الدين السيد. ط. عالم الكتب.

٦١. **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، الحافظ ابن حجر. ط. دار المعرفة.

٦٢. **الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني**، أحمد الساعاتي ١٣٧٨هـ. ط. دار إحياء التراث العربي.

٦٣. **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**، السَّخاويّ ٩٠٢هـ. تحقيق: علي حسين علي. ط. مكتبة السنة.

ISSN-L: 2617-3158 P-ISSN: 2710-107X E-ISSN: 2710-0324

٦٤. **الفرائد على مجمع الزوائد**، خليل بن محمد بن عوض الله المطيري. ط. دار الإمام البخاري.

٦٥. **الفروع**، شمس الدين بن مفلح ٧٦٣هـ. المحقق: عبد الله بن عبد المحسن التركي. ط. مؤسسة الرسالة.

٦٦. **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، الإمام الذهبي. علق عليه: محمد عوامة. ط. دار القبلة – مؤسسة علوم القرآن.

٦٧. **الكامل في ضعفاء الرجال**، أبو أحمد بن عدي ٣٦٥هـ. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود. ط. الكتب العلمية.

٦٨. **الكنى والأسماء**، أبو بشر الدولابي ٣١٠هـ. تحقيق: أبي قتيبة الفاريابي. ط. دار ابن حزم.

٦٩. **الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات**، ابن الكيَّال ٩٢٩هـ. المحقق: عبد القيّوم عبد ربِّ النبي. ط. دار المأمون.

٧٠. **كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**، ابن حبان. تحقيق: محمود زايد. ط. دار الوعي.

٧١. **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، نور الدين الهيثمي ٨٠٧هـ. المحقق: حسام الدين القدسي. ط. مكتبة القدسي.

٧٢. **المجموع شرح المهذب**، الإمام النووي ٦٧٦هـ. ط. دار الفكر.

٧٣. **مختصر استدراك الذهبي على مستدرك الحاكم**، ابن الملقن. تحقيق وَدراسة: عبد الله اللحيدان– سعد آل حميَّد. ط. دار العاصمة.

٧٤. **مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح**، أبو الحسن المباركفوري ١٤١٤هـ. ط. إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء (الهند).

٧٥. **مستخرج الطوسيّ على جامع الترمذيّ**، أبو علي الطوسيّ ٣١٢هـ . المحقق: أنيس الأندونوسي. ط. مكتبة الغرباء الأثرية.

ISSN-L: 2617-3158 P-ISSN: 2710-107X E-ISSN: 2710-0324

٧٦. **المستدرك على الصحيحين**، أبو عبد الله الحاكم ٤٠٥هـ . تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. ط. دار الكتب العلمية.

٧٧. **المسند**، الإمام أحمد بن حنبل ٢٤١هـ. تحقيق: الأرنؤوط وآخرون. ط. مؤسسة الرسالة.

٧٨. **مسند ابن أبي شيبة**، أبو بكر بن أبي شيبة ٢٣٥هـ. المحقق: عادل العزازي- أحمد المزيدي. ط. دار الوطن.

٧٩. **مسند ابن راهويه**، إسحاق بن راهويه ٢٣٨هـ. تحقيق: عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي. ط. مكتبة الإيمان.

٨٠. **مسند البزار**، أبو بكر العتكي ٢٩٢هـ. تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وآخران. ط. مكتبة العلوم والحكم.

٨١. **مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه**، البوصيري ٨٤٠هـ. تحقيق: محمد المنتقى الكشناوي. ط. دار العربية.

٨٢. **المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية**، الحافظ ابن حجر. تنسيق: سعد الشثري. ط. دار العاصمة.

٨٣. **المعجم الأوسط**، أبو القاسم الطبراني ٣٦٠هـ. تحقيق: طارق بن عوض الله - عبد المحسن الحسيني. ط. دار الحرمين.

٨٤. **معجم الصحابة**، أبو القاسم البغويّ ٣١٧هـ. تحقيق: محمد الأمين الجكني. ط. مكتبة دار البيان.

٨٥. **المعجم الكبير**، الطبراني. تحقيق: حمدي السلفي. ط. مكتبة ابن تيمية.

٨٦. **معرفة الصحابة**، أبو نعيم الأصبهاني ٤٣٠هـ. تحقيق: عادل العزازي. ط. دار الوطن.

٨٧. **المغني في الضعفاء**، الحافظ الذهبي. تحقيق: الدكتور نور الدين عتر.

٨٨. **من تكلم فيه وهو موثق**، الحافظ الذهبي. المحقق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي.

٨٩. **الموطأ**، الإمام مالك بن أنس ١٩٧هـ. تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي. ط. مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان.

٩٠. **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، الحافظ الذهبي. تحقيق: علي محمد البجاوي. ط. دار المعرفة للطباعة والنشر.

٩١. **نصب الراية لأحاديث الهداية**، جمال الدين الزيلعي ٧٦٢هـ. المحقق: محمد عوامة. ط. مؤسسة الريان للطباعة والنشر.

٩٢. **نظم المتناثر من الحديث المتواتر**، الكتاني ١٣٤٥هـ. المحقق: شرف حجازي. ط. دار الكتب السلفية.

٩٣. **النهاية في غريب الحديث والأثر**، ابن الأثير ٦٠٦هـ. تحقيق: طاهر الزاوي - محمود الطناحي. ط. المكتبة العلمية.

المراجع الالكترونية:

٩٤. **الجزء الرابع من رباعي التابعين**، أبو موسى المديني ٥٨١هـ. مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية.

٩٥. **حديث أبي الحسين بن المظفر**، أبو الحسين بن المظفر ٣٧٩هـ. مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية.

٩٦. **لسان المحدثين "مُعجم يُعنى بشرح مصطلحات المحدثين القديمة والحديثة ورموزهم وإشاراتهم وشرحِ جملة من مشكل عباراتهم وغريب تراكيبهم ونادر أساليبهم"**، محمد خلف سلامة. مصدر الكتاب: ملفات ورد نشرها المؤلف في ملتقى أهل الحديث.

٩٧. **كتاب اللطائف من علوم المعارف**، أبو موسى المديني. مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية.

Romanization of Resources

Holy Qur'an.

1- 'Ethaaf Alkheerah Almaharah Bizawaa'id Almasaaneed Al'asharah. Al-Bosairy. 840H. Verifier: Dar Almeshkaat for Scientific Research. Dar Alwatan for Publshing.
2- Al'aahaad Walmathaani. Abu Bakr bin Abi 'Aasim Al-Shaibany. Verifier: Basim Faisal Al-Jawaberah. Dar Arraayah.
3- Akhbaar Makkah fi Qadeem Addahr Wahadeethih. Abu 'Abdullah Al-Fakihy. 275H. Verifier: 'Abdul-Malik 'Abdullah Duhaish. Dar Khadhr.
4- Irshaad Assari Lisharh Saheeh Al-Bokhary. Abu Al'abbas Al-Qastalany. 923H. Great Princely Press.
5- Irshaad Alqaasi Waddaani 'ila Traajim Shoyoukh Al-Tabarany. Abu Al-Taib Al-Mansoury. Dar Alkayyan.
6- Al'irshaad fi Ma'refat 'Olama'a Alhadeeth. Abu Ya'li Al-Khalily. 446H. Verified by: Mohammed Sa'eed 'Omar Idrees. Arrushd Library.
7- 'Irwa'a Alghaleel fi Takhreej Ahadeth Manaar Assabeel. Naseruddeen Al-Albany. 420H. Isalmic Office.
8- Al'istee'aab fi Ma'refat Alashaab. Abu 'Omar bin Abdul-Bar. 463H. Verified by: 'Ali Al-Bajawy. Dar Aljeel.
9- Alisaabah fi Tamyeez Assahaabah. Al-Hafizh ibn Hajar. 852H. Verified by: 'Ali Mohammed Al-Bajawy. Dar Aljeel.
10- Ikmaal Almo'allim Bifawaa'id Muslim. Al-Qadhi 'Aiyaadh. 544H. Verifier: Yahya Isma'eel. Dar Alwafa'a for Printing، Publishing and Distribution.
11- Albadr Almoneer fi Takhreej Ahadeeth Wa'athaar Ashsharh Alkabeer. Ibn Al-Molaqqin. 804H. Verifier: Mustafa Abu Al-Ghait et al. Dar Alhijrah.
12- Attareekh Alkabeer. Al-Imam Al-Bokhaary. 256H. Othmanic Encyclopedia.
13- Tohfat Al'ashraaf Bima'refat Al'atraaf. Jamaluddeen Al-Mazzy. 742H. Verifier: 'Abdul-Samad Sharafuddeen. Islamic Office – Addar Alqaiyemah.
14- Attazleel fi Kotob Ashshah Watta'deel. Tariq bin Mohammed Al bin Naji. 1432H. Almothanna Islamic Library.
15- Attargheeb Wattarheeb min Alhadeeth Ashshareef. Al-Monziry. 656H. Verifier: Ibrahim Shamsuddeen. House of Scientific Books.
16- Tafseer Ibn Juzai' "Attasheel Li'oloum Attanzeel". Abu Al-Qasim ibn Juzai'. 741H. Verifier: 'Abdullah Al-Khalidy. Dar Al'arqam bin Abi Al'arqam Co.

17- Attafseer Alhadeeth. Darouzah Mohammed 'Izzat. House of Arabian Books Revival.
18- Tafseer Al-Zajjaj "Ma'aani Alqur'an Wa'i'raabih". Abu Ishaaq Al-Zajjaj. 311H. World of Books.
19- Tafseer Al-Sa'dy "Taiseer Alkareem Arrahman fi Tafseer Kalam Almannan". Al-Sa'dy. 1376H. Verifier: 'Abdul-Rahman Al-Lowaihiq. Arrisaalah Foundation.
20- Tafseer Al-Tabary "Jame' Albayaan fi Ta'weel Alqur'an". Abu Ja'far Al-Tabary. 310H. Verifier: Ahmed Mohammed Shakir. Arrisaalah Foundation.
21- Tafseer Al-Farra'a "Ma'aani Alqur'an". Abu Zakariya Al-Farra'a. 207H. Verifier: Ahmed Yusuf Al-Najaty et al، Dar Almasriyah.
22- Tafseer Al-Qurtuby "Aljaame' Li'ahkaam Alqur'an". Al-Qurtuby. 671H. Verifier: Ahmed Al-Baradoun – Ibrahim 'Atfeesh. House of Egyptian Books.
23- Tafseer Al-Mawerdy "Annukat Wal'oyoun". Al-Mawerdy. 450H. Verifier: Assayyid ibn 'Abdul-Maqsoud bin 'Abdul-Raheem. House of Scientific Books.
24- Taqreeb Attahzeeb. Al-Hafizh ibn Hajar. 310H. Verifier: Mohammed 'Awaamah. Dar Al-Rasheed.
25- Attakmeel fi Aljarh Watta'deel. Ibn Katheer. 774H. Verifier: Shady 'Al No'man، Al-No'man Center for Islamic Research and Studies.
26- Attalkhees Alhabeer fi Takhreej Ahadeeth Al-Rafe'y Alkabeer. Al-Hafizh ibn Hajar. House of Scientific Books.
27- Attamheed lima fi Almowatta' min Alma'aani Wal'asaaneed. Ibn 'Abdul-Bar. Verifier: Mustafa Al'Alawy. Ministry of General Endowments and Scientific Affairs.
28- Tahzeeb Attahzeb. Al-Hafizh ibn Hajar. Systematic Encyclopedia Press.
29- Aththeqaat. Ibn Habban Al-basty. 354H. Verifier: Assayyid Sharafaddeen Ahmed. Othmanic Encyclopedia.
30- Aththeqaat miman lam Yaqa' fi Alkotob Assettah. Ibn Qatalawbagha. 879H. Verifier: Shady 'Al No'man. Al-No'man Center for Islamic Research and Studies.
31- Aljaame' Lakhlaaq Arraawi Wa'aadab Assaame'. Al-Khateeb Al-Baghdady. 463H. Verifier: Mahmoud Al-Tahhan. Alma'aarif Library.
32- Aljarh Watta'deel. Ibn Abi Hatim. 327H. Othmanic Encyclopedia – House of Arabian Heritage Revival.
33- Joz' ma Rawaah Abu Al-Zubair 'an ghair Jaber. Abu Al-Shaikh Al-Asbahany. 369H. Verifier: Badr bin 'Abdullah Al-Badr. Al-Rasheed Library.

34- Hejjat Alwadaa'. Ibn Hazm Al-Zhahery. 456H. Verifier: Abu Suhaib Al-Karamy. House of International Thought for Publishing and Distribution.
35- Zad Alma'aad fi Huda Khair Al'ibaad. Ibn Qayyim Al-Joziyyah. 751H. Arresaalah Foundation – Almanar Islamic Library.
36- Sonan Ibn Majah. Mohammed bin Yazeed Al-Qazweeny. 273H. Verifier: Mohammed Fu'ad 'Abdul-Baqi. House of Arabian Books Revival.
37- Sonan Abi Dawoud. Sulaiman bin Al-'Ash'ath Al-Sajestany. 275H. Verifier: Mohammed Mohyiddeen 'Abdul-Hameed. Contemporary Library.
38- Sonan Al-Baihaqy Alkubra. Ahmed bin Al-Husain. 458H. Verifier: 'Abdul-Qader 'Ata. Dar Albaz Library.
39- Sonan Al-Termizy. Mohammed bin 'Eesa. 279H. Verifier: Ahmed Mohammed Shaker et al. House of Arabian Books Revival.
40- Sonan Al-Nesaa'y "Almojtaba". Al-Imam Al-Nesaa'y. 303H. Verifier: 'Abdul-Fattah Abu Ghaddah. Islamic Prints Office.
41- Sonan Al-Nesaa'y "Alkubra". Al-Nesaa'y. Verifier: Hasan 'Abdul-Mon'im Shalabi. Arresaalah Foundation.
42- So'alaat Al-Hakim Lil-Darqutny. Al-Imam Al-Darqutny. 385H. Verifier: Mowaffaq bin 'Abdullah bin 'Abdul-Qader. Alma'aaref Library.
43- Seyar 'A'laam Annobala'a. Al-Hafiz Al-Zahaby. Verifier: Shu'aib Al-'Arna'out et al. Arresaalah Foundation.
44- Sharh Al-Zarqany 'ala Mowatta' Al-Imam Malik. Al-Zarqany. 1122H. House of Scientific Books.
45- Sharh Saheeh Al-Bokhary. Ibn Battal Al-Qurtuby. 449H. Verifier: Yaser bin Ibrahim. Arrushd Library.
46- Sharh 'Elal Al-Termizy. Zainuddeen ibn Rajab Al-Hanbaly. 795H. Verifier: Dr. Hammam 'Abdul-Raheem Sa'eed. Almanar Library.
47- Saheeh ibn Habban. Ibn Habban. 354H. Arresaalah Foundation.
48- Saheeh Abi Dawoud. Al-Albany. Gheras Foundation.
49- Saheeh Al-Bokhary. Al-Imam Al-Bokhary. Verifier: Mohammed Zuhair bin Naser Al-Naser. Dar Tawq Annajaat.
50- Saheeh Attargheeb Wattarheeb. Al-Albany. Alma'aaref Library for Publishing and Distribution.
51- Saheeh Muslim. Muslim bin Al-Hajjaj. 261H. Verifier: Mohammed Fu'ad 'Abdul-Baqi. House of Arabian Heritage Revival.
52- Adhdhu'afa'a Assagheer. Al-Imam Al-Bokhary. Verifier: Ahmed bin Abi Al-'Ainain. Ibn 'Abbas Library.
53- Adhdhu'afa'a Alkabeer. Abu Ga'far Al-'Aqeely. 322H. Verifier:'Abdul-Mo'ti Ameen Qal'ajy. House of Scientific Library.

54- Adhdhu'afa'a Walmatroukoun. Abu 'Abdul-Raman Al-Nesaa'y. 303H. Verifier: Mahmoud Ibrahim Zaid. Dar Alwa'y.
55- Attabaqaat Alkubra. Ibn Sa'd. 230H. Verifier: Mohammed 'Abdul-Qader 'Ata. House of Scientific Books.
56- Tabaqaat Almodalliseen Almosamma. Al-Hafiz ibn Hajar. Verifier: 'Aasim bin 'Abdullah Al-Qaryouny. Almanar Library.
57- 'Elal Al-Darqutny. Al-Imam Al-Darqutny. 385H. Verifier and copyeditor: Mahfouzarrahman Zainullah. Dar Taibah، Riyadh.
58- 'Omdat Alqari Sharh Saheeh Al-Bokhary. Badruddeen Al-'Ainy. 855H. House of Arabian Heritage Revival.
59- 'Awn Alma'boud Sharh Sonan Abi Dawoud. Shamsul-Haq Al-'Azeem 'Abadi. 1310H. House of Scientific Books.
60- Ghawamidh Al'asma'a Almobhamah Alwaqi'ah fi Motoun Al'ahadeeth Almosnadah. Abu Al-Qasim bin Bashkawal. 578H. Verifier: 'Ezzuddeen Assayyid. World of Books.
61- Fath Albari Sharh Saheeh Al-Bokhary. Al-Hafiz ibn Hajar. Dar Alma'refah.
62- Alfath Arrabbaani Litarteeb Mosnad Al-Imam Ahmed bin Hanbal Al-Shaibany. Ahmed Al-Sa'aaty. 1378H. House of Arabian Heritage Revival.
63- Fath Almogheeth Sharh 'Alfiyyat Alhsadeeth. AlSakhaawy. 902H. Verifier: 'Ali Husain 'Ali. Assonnah Library.
64- Alfawaa'id 'ala Mojama' Azzawaa'id. Khalil bin Mohammed bin 'Awadhallah Al-Muteery. Dar Al-Imam Al-Bokhary.
65- Alforou'. Shamsuddeen bin Moflih. 763H. Verifier: 'Abdullah bin 'Abdul-Mohsin Al-Turky. Arresaalah Foundation.
66- Alkaashif fi Ma'refat man lahu Rewaayah fi Alkotob Assettah. Al-Imam Al-Zahaby. Commented on by: Mohammed 'Awaamah. Dar Alqiblah – Qur'an Sciences Foundation.
67- Alkamil fi Dhu'afa'a Arrejaal. Abu Ahmed bin 'Odai. 365H. Verifier: 'Adel Ahmed 'Abdul-Mawjoud. House of Scientific Books.
68- Alkona Wal'asma'a. Abu Beshr Al-Doulaby. 310H. Verifier: Abi Qutaibah Al-Faryaby. Dar Ibn Hazm.
69- Alkawaakib Annayyeraat fi Ma'refat man Ekhtalat min Arrewaah Aththeqaat. Ibn Al-Kayyal. 929H. Verifier: 'Abdul-Qayyoum 'Abd-Rab-Annabi. Dar Al-Ma'moun.
70- Kitab Almajrouheen min Almohaddetheen Wadhdho'afa'a Walmatroukeen. Ibn Habban. Verifier: Mahmoud Zaid. Dar Alwa'y.
71- Mojamma' Azzawaa'id Wamanba' Alfawaa'id. Nouraddeen Al-Haithamy. 807H. Verifier: Husamuddeen Al-Qudsy. Al-Qudsy Library.
72- Almajmou' Sharh Almohazzab. Al-Imam Al-Nawawy. 676H. Dar

Alfikr.
73- Mokhtasar Estidraak Al-Zahaby 'ala Mostadrak Al-Hakim. Ibn Al-Molaqqin. Verif. And study by: 'Abdullah Al-Luhaydan – Sa'd 'Al Humayyed. Dar Al'aasemah.
74- Mar'aat Almafateeh Sharh Mishkaat Almasabeeh. Abu Al-Hasan Al-Mubarakfoury. 1414H. Administration of Scientific Research، Advocacy and Advice (India).
75- Mostakhkhraj Al-Tousy 'ala Jaame' Al-Termizy. Abu 'Ali Al-Tousy. 312H. Verifier: Anees Al-Andununousy. Alghuraba'a Archaic Library.
76- Almostadrak 'ala Assaheehain. Abu 'Abdullah Al-Hakim. 405H. Verifier: Mustafa 'Abdul-Qader 'Ata. House of Scientific Books.
77- Almosnad. Al-Imam Ahmed bin Hanbal. 241H. Verifier: Al-'Arna'out et al. Arresaalah Foundation.
78- Mosnad Ibn Abi Shaibah. Abu Bakr bin Abi Shaibah. 235H. Verifier: 'Adel Al-'Azzazy – Ahmed Al-Mazeedy. Dar Alwatan.
79- Mosnad Ibn Rahawaih. Ishaaq Ibn Rahawaih. 238H. Verifier: 'Abdul-Ghafour bin 'Abdul-Haq Al-Boloushy. Al'eeman Library.
80- Mosnad Al-Bazzaz. Abu Bakr Al-'Ataky. 292H. Verifier: Mahfouzarrahman Zainullah et al. Sciences and Aphorisms Library.
81- Mesbah Azzujajah fi Zawaa'id Ibn Majah. Al-Bousairy. 840H. Verifier: Mohammed Al-Montaqa Al-Kashnaawy. Dar Al'arabiyah.
82- Almatalib Al'aaliyah Bizawaa'id Almasaneed Aththamaaniyah. Al-Hafiz ibn Hajar. Assortment: Sa'd Al-Shatary. Dar Al'aasemah.
83- Almo'jam Al'awsat. Abu Al-Qasim Al-Tabarany. 360H. Verifier: Tariq bin 'Awadallah – 'Abdul-Mohsin Al-Husainy. Dar Alharamain.
84- Mo'jam Assahaabah. Abu Al-Qasim Al-Baghawy. 317H. Verifier: Mohammed Al-Ameen Al-Janky. Dar Albayan Library.
85- Almo'jam Alkabeer. Al-Tabarany. Verifier: Hamdi Al-Salafy. Ibn Taimiyyah Library.
86- Ma'refat Assahaabah. Abu Na'eem Al-Asbahany. 430H. Verifier: 'Adel Al-'Azzazy. Dar Alwatan.
87- Almoghni fi Adhdhu'afa'a. Al-Hafizh Al-Zahaby. Verifier: Dr. Nouraddeen 'Atar.
88- Man Tokallima feeh wahowa Mowaththaq. Al-Hafizh Al-Zahaby. Verifier: 'Abdullah bin Dhaifullah Al-Raheely.
89- Almowatta'. Al-Imam Malik bin Anas. 197H. Verifier: Mohammed Mustafa Al-'A'zhamy. Zaid bin Sultan 'Al Nehaiyaan Foundation.
90- Mizaan Al'i'tedaal fi Naqd Arrejaal. Al-Hafizh Al-Zahaby. Verifier: 'Ali Mohammed Al-Bajaawy. Alma'refah House for Printing and Publishing.
91- Nasb Arraayah Li'ahadeeth Alhedaayah. Jamaluddeen Al-Zaila'y.

762H. Verifier: Mohammed 'Awamah. Arrayyan Foundation for Printing and Publishing.
92- Nazhm Almotanaather min Alhadeeth Almotawaater. Al-Katany. 1345H. Verifier: Sharaf Hejazy. House of Salafi Books.
93- Annehaayah fi Ghareeb Alhadeeth Wa'athar. Ibn Al-Atheer. 606H. Verifier: Taher Al-Zawy – Mahmoud Al-Tanahy. Scientific Library.

Electronic References:

94- 4th Partition of "Robaa'i Attaabe'een. Abu Mousa Al-Madeeny. 581H. A transcript published on the free program of "Jawaame' Alkalim" at the Islamic Network website.
95- Hadeeth Abi Al-Husain bin Al-Mozhaffar. 379H. A transcript published on the free program of "Jawaame' Alkalim" at the Islamic Network website.
96- Lisaan Almohaddetheen (a dictionary dedicated to explaining the traditional and modern terminology، symbols and signals of the narrators and explaining some of their difficult expressions، odd structures and rare styles). Mohammed Khalaf Salamah. Source of the book: Word files published by the author at "Ahl Alhadeeth" site.
97- Kitab Allataa'ef min 'Oloum Alma'aaref. Abu Mousa Al-Madeeny. A transcript published on the free program of "Jawaame' Alkalim" at the Islamic Network website.